جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

العنـــوان

سياسة التكوين المهني في ظل برامج التنمية المحلية

دراسة حالة بمديرية التكوين والتعليم المهنيين –جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبين:

– اعميور محمد

– مغلاوي مولود

إشراف الأستاذ:

– عميور علي

أعضاء لجنة المناقشة:

خلاف وليد	جامعة جيجل	رئيسا
عميور علي	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
بوطاف عمار	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

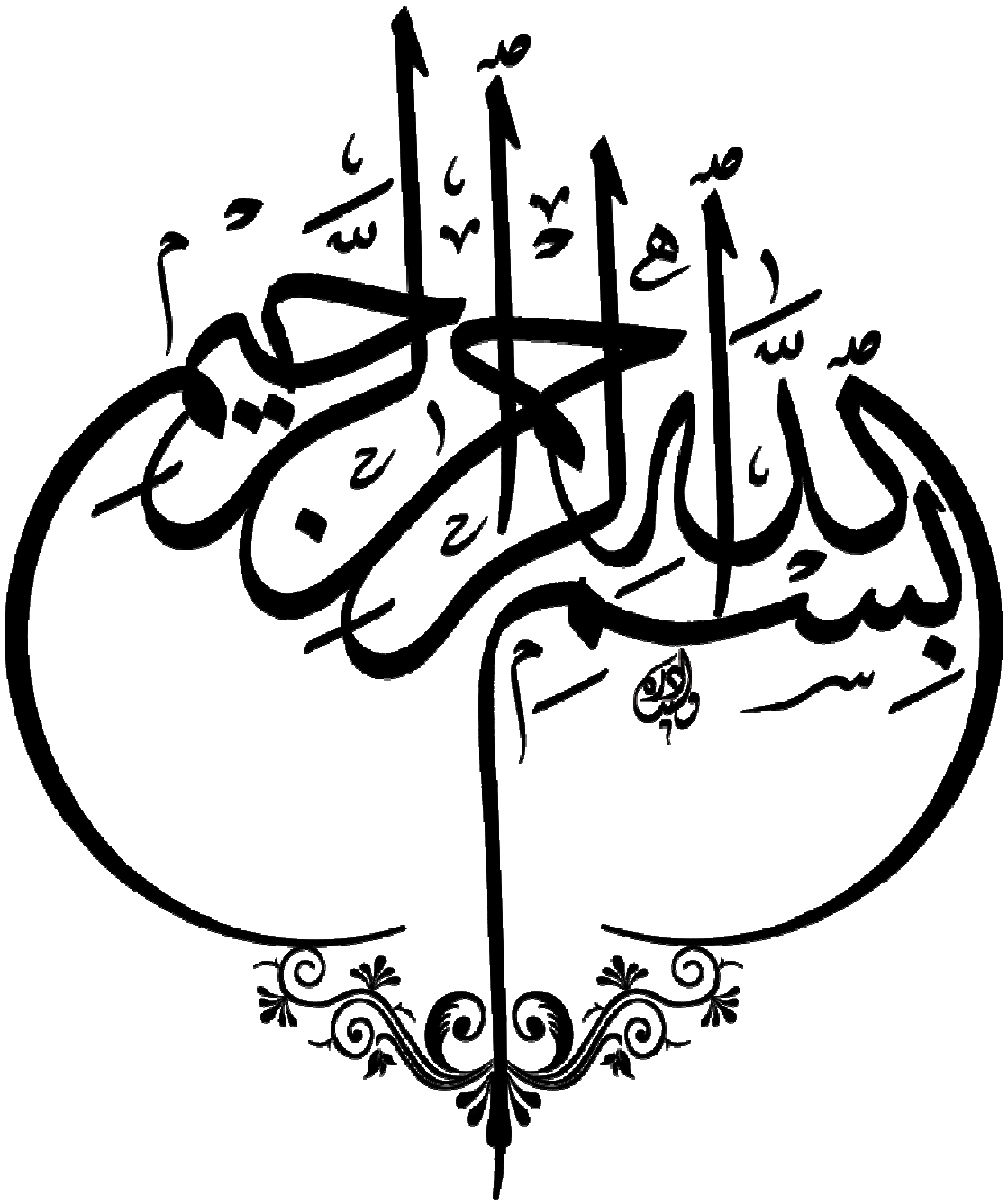
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْق الْسَّمَاواتِ والْأَرْضِ واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الألْبَاب الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وقُعُودًا وعَلَى جُنُوبِهِمْ ويَتفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ والْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّار﴾.

(آل عمران، الآيتان 190-191)

وقال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُم لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُم فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرِين﴾.

(سورة الأنبياء، الآية 80)

تشكـــرات

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله).

أشكر لله عز وجل الذي أعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ **"عميور علي"** الذي تفضل مشكورا على عملي هذا، وما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

كما أشكر الأساتذة الذين سيتفضلون بمناقشة هذا البحث.

كما أشكر كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة جيجل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي في مديرية التكوين والتعليم المهنيين بجيجل

وأشكر كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

إهـــداء

إلى أغلى ما أهداني زماني

إلى أمـي وأبـي حفظهما الله ورعاهما

إلى زوجتـي الكريمة أطال الله في عمرها وأدام صحتها

إلى كتاكيت البيت ونور عيني نـزار وزيـاد حفظهما الله

إلى كل الأحباب والأهل والأصدقاء

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

إلى جميع طلبة العلوم السياسية وعلى رأسهم طلبة "ماستر إدارة محلية".

وإلى جميع زملائي في قطاع التكوين المهني

إهـــداء

إلى أغلى ما أهداني زماني

إلى أمـي وأبــي حفظهما الله ورعاهما

إلى زوجتــي الكريمة أطال الله في عمرها وأدام صحتها

إلى كتاكيت البيت ونور عيني نــزار وزيــاد حفظهما الله

إلى الكتكوتين "آلاء وأروى"

إلى كل الأحباب والأهل والأصدقاء

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

مقدمـــة

يعتبر التكوين المهني آخر المحطات بالنسبة لمستقبل الشباب الذي لم يسعفه الحظ في دراسته في المؤسسات التربوية، وبالتالي فقد أصبحت هذه المؤسسات والمعاهد التابعة للتكوين المهني تقوم باستقبال فئة الشباب المتسرب من المنظومة التربوية أو البطالين، تولد عن هذه المخلفات وغيرها صعوبات كثيرة تمثلت في الحصول على اليد العاملة المؤهلة الامر الذي أصبح اليوم ينعكس سلبا على الجانب التنموي المحلي للجزائر اقتصاديا واجتماعيا، ولهذا فإن الموارد البشرية ذات الكفاءات تعد وسيلة مهمة تعتمد عليها الإدارة في تحقيق غايتها وأهدافها من خلال توجيه الجهود الفردية واجتماعية نحو تحقيق أهداف مشتركة بأعلى درجة من الفعالية والكفاءة في ظل الموارد المتاحة، وتتجسد العلاقة بين الموارد البشرية والتنمية المحلية من خلال أصحاب الخبرة والمهارات فهم الذي يتحملون المسؤولية، ببلورة أفكار جديدة وعوامل التغير التي تساعد على النهوض بالمجتمعات المحلية وكذا تحقيق الحلول وخلق أفكار تسمح بمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة.

وفي هذا الاتجاه سعى قطاع التكوين المهني لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة بتكوين اليد العاملة المؤهلة التي تمثل القاعدة المتينة والأداة الحقيقية التي تشيد عليها صروح التنمية المحلية بتطوير معارف ومهارات الفرد للحصول على الكفاءات بشرية مؤهلة والتي تتمتع بالخبرة والمهارة والمعرفة اللازمة التي تجعلها قادرة على تحمل أعباء التنمية المحلية.

عرف قطاع التكوين المهني إصلاحا جذريا بداية سنة 2003 بهدف تأهيله وتفعيل دوره في المحيط الاقتصادي والاجتماعي للاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية.

1- أهمية الدراسة:

يعد موضوع التنمية المحلية ذو أهمية كبيرة عملية وعلمية:

- الأهمية العلمية: تتمثل في محاولة منا لربط بين سياسات التكوين المهني والتنمية المحلية الذي يعتبر موضوع حديث الطرح من خلال تعرضنا لها من جانب الاستجابة والمطابقة بين سياسة التكوين المهني والتنمية المحلية.

– إنعدام الدراسات السابقة تبحث في العلاقة بين برامج التنمية المحلية وسياسة التكوين المهني مما يجعل الموضوع ذو أهمية كبيرة ومرجعا للدراسات المستقبلية في الموضوع.

–الأهمية العملية: تكمن في إبراز مختلف الجوانب المهمة في التنمية المحلية من أهداف وبرامج التي طرحت من طرف الدولة.

– تعتبر الموارد البشرية المؤهلة هي المفتاح الذي يمكن فتح كل أبواب القطاعات وترقيتها فهو الغاية والوسيلة في نفس الوقت.

2– أسباب اختيار الموضوع:

أ– الأسباب الموضوعية :

– موضوع التنمية المحلية الذي له دور كبير في تحسين المستوى المعيشي للمواطن .

– تكوين المهني من القطاعات التي أعطاها المشروع الجزائري حصتها من التشريعات والقوانين والأهمية.

– التنمية المحلية تندرج ضمن مجال تخصصنا إدارة محلية.

ب– الأسباب الذاتية:

– الرغبة الذاتية في معالجة الموضوع.

– كون الموضوع جديد شجعنا ذلك على طرحه ومعالجته وتوسيع اطلاعنا عليه.

– كوننا نعمل في قطاع التكوين المهني حولنا تقديم إضافة في الميدان.

3– أهداف الدراسة:

– تهتم هذه الدراسة أساسا بموضوع سياسة التكوين المهني وكيف استجابة لمتطلبات التنمية المحلية وذلك بعد جملة إصلاحات باشرتها الوزارة الوصية على قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر وتبنيها سياسة تلبي متطلبات التنمية المحلية حيث جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

- – الكشف عن واقع التكوين المهني.
- – الكشف عن التنمية المحلية ودورها في انعكاس الاقتصاد الوطني والمحلي.
- – الكشف عن واقع الأفاق التكوين المهني وأليات ربطه بالتنمية المحلية بجيجل

4- الدراسات السابقة:

- يعتبر البحث العلمي سلسلة مرتبطة الأجزاء فلابد للباحث أن يستعين بكافة البحوث والدراسات التي تناولت نفس الظاهرة أو كانت مشابهة لها، وعليه فإن الدراسات السابقة هي عبارة عن الدراسات والأبحاث والأطروحات والرسائل الجامعية التي تطرقت إلى نفس الظاهرة التي يتبناها الباحث.
- وفيما يخص هذا الموضوع "سياسة التكوين المهني في ظل برامج التنمية المحلية" لم نجد نفس الموضوع ولكن وجدنا دراسات مشابهة إلى حد ما نذكر منها:
- دراسة "سلاطنية بلقاسم" تقدم بها لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنمية تحت عنوان "التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر" دراسة حالة الصناعات الميكانيكية في قسنطينة السنة الجامعية (1995-1996).
- كما نجد دراسة "غربي صباح" تقدمت بها لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية "العائد التنموي لمؤسسات التكوين المهني" دراسة التكوين الإنتاجي في مؤسسات التكوين المهني بمدينة بسكرة نموذجا سنة (2003-2004).
- وكذا دراسة "بوديب صالح" تقدم بها لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التربية تحت عنوان "واقع تطبيق استيراتجية المقاربة بالكفاءات بمؤسسات التكوين المهني من وجهة نظر أساتذة التكوين المهني".
- صلاح فلاحي: مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية.

- محمد فتح الله الخطيب: الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

5- إشكالية الدراسة:

لهذا جاءت هذه الدراسة في محاولة منا لمعرفة طبيعة العلاقة بين مخرجات التكوين المهني واحتياجات التنمية المحلية ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: هل تستجيب سياسة التكوين المهني لبرامج التنمية المحلية؟.

ولبحث هذه المشكلة تم طرح أربع تساؤلات فرعية هي:

- ما المقصود بسياسة التكوين المهني؟
- وما المقصود ببرامج التنمية المحلية؟

كيف استجابت سياسة التكوين المهني لبرامج التنمية المحلية؟.

ما هو واقع سياسة التكوين المهني من ناحية تلبية احتياجات التنمية المحلية في ولاية جيجل؟.

6- تحديد الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

هناك تطابق بين مخرجات التكوين المهني واحتياجات برامج التنمية المحلية.

كما تتفرع عنها أربع **فرضيات جزئية:**

1- يساهم التكوين المهني في خلق اليد العاملة المحلية المؤهلة.
2- هناك علاقة وطيدة بين سياسة التكوين المهني وبرامج التنمية المحلية.
3- تتوقف عملية تحقيق التنمية المحلية على وجود يد عاملة مكونة.
4- يستجيب قطاع التكوين المهني لاحتياجات التنمية المحلية بولاية جيجل.

7- حدود الدراسة:

1/9- الحدود المكانية: كانت دراستنا على مستوى مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية جيجل.

2/9- الحدود الزمنية: امتدت دراستنا من سنة 2017 إلى سنة 2019.

8- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة تشمل على ما يلي:

- المنهج التاريخي: من خلال سرد الوقائع ومراحل تطور التكوين المهني قديما وكذا إبراز مراحل تطوره في الجزائر على حقبات متعددة.

- المنهج الوصفي التحليلي: وقد تم اعتماده في الإطار المفاهيمي لمعرفة مفهوم التنمية المحلية وكذا مفهوم التكوين المهني ومختلف المفاهيم ذات الصلة بهما.

- منهج تحليل المضمون: يعد هذا المنهج من أساليب البحث تستخدمه في تحليل البيانات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في أي مجتمع وتم اعتماد تحليل البيانات في تقديم إحصائيات وإعطاء قراءات لها واستخلاص نتائجها.

9- تقسيم الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كل فصل يتضمن ثلاثة مباحث

- الفصل الأول: فهو يحتوي على مفاهيم متعلقة بالتكوين المهني ومقسم إلى مبحثين كل منهما يشمل على ثلاثة مطالب ويتضمن نشأة وتطور التكوين المهني بصفة عامة وتعريفه وأهدافه والمبحث الثاني سياسة واقع التكوين المهني في الجزائر وتتضمن مراحل تطوره وهياكله وأنواعه.

- الفصل الثاني: يتعلق بالجانب المفاهيمي، بحيث يحتوي على أهم مفاهيم الدراسة المتعلقة بالتنمية المحلية وقسمناها إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم التنمية المحلية ويتضمن أربع مطالب متمثلة في أهم المدارس الفكرية التي اهتمت بدراسة موضوع التنمية تم نظريات التنمية المحلية والتعريف

بالتنمية المحلية أما المبحث الثاني فهو دراسة لواقع التنمية المحلية في الجزائر مقسم إلى ثلاث مطالب تتضمن مقومات وأهداف التنمية وكذا البرامج التنموية في إطار التنمية المحلية.

– الفصل الثالث: فهو دراسة حالة بمديرية التكوين المهني بجيجل مقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الاول يضم تقديم عام لمحل الدراسة وكدا تعريفها وهيكلها التنظيمي في شكل مطالب و المبحث الثاني تحليل نتائج الدراسة والمبحث الثالث اختبار الفرضيات وفيه مناقشة الفرضيات وتحقق منها و نتائج الدراسة و آخر مطلب يقدم تقييم لسياسة التكوين المهني وكدا التنمية الحلية.

10– تحديد مصطلحات الدراسة:

1/9– مفهوم السياسة :

أ– لغة: جاء معنى السياسة في معاجم اللغة العربية من الفعل ساس، يسوس، سوسا، أي روض وذلل[1].

والسياسة هي "القيام على الشيء بما يصلح به"[2]. أو هي تولي أمر الناس وإرشادهم إلى الطريق الصحيح[3].

ب– اصطلاحا: يعرفها محمد شلبي ب" السياسة هي العملية التي من خلالها تصنع القرارات"[4].

ويفهم من ذلك أن السياسة هي ذلك الجانب التدبيري التخطيطي الذي يسبق أي ممارسة فعلية.

---

[1] ابن منظور **لسان العرب المحيط**. مراجعة عبد الله العلايلي، المجلد الثاني، بيروت، دار لسان العرب، دت، ص239.

[2] **المرجع نفسه**، ص239.

[3] جبران مسعود. **رائد الطلاب**، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1998، ص465.

[4] بروكي عبد الواحد، **واقع التكوين المهني وعلاقته بسياسة التشغيل في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2001–2002، ص19.

2/9– مؤسسات التكوين المهني:

ويقصد بمؤسسات التكوين المهني في دراستنا هذه تلك المراكز والمعاهد التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهني في مختلف التخصصات المهنية والحرفية وفقا لمدونة الشعب المهنية المعدة من قبل الوزارة الوصية على قطاع التكوين والتعليم المهنيين.

3/9– الشعبة المهنية:

يوجد بها جملة التخصصات المهنية التي تتقارب فيما بينها من حيت أوجه التشابه بينها من حيث أوجه النشاطات المهنية أو تكون مكملة لبعضها البعض كالقول شعبة البناء والأشغال العمومية والتي تظم تخصصات مهنية كالبناء والطلاء وتركيب الزجاج والبلاط والفسيفساء وغيرها ومن التخصصات وتعرض منظمة التكوين المهني ما يقارب 300 تخصص مهني موزعة على 20 شعبة مهنية باختلاف مستويات التأهيل بها من المستوى الأول إلى المستوى الخامس.

4/9– التأهيل المهني:

ويقصد به درجة التأهيل المهني والمحددة من الدرجة الأولى إلى الدرجة الخامسة وتختلف مستويات التأهيل حسب طبيعة البرنامج التكوين الذي يتبعه المتربص وطبيعة الشهادة المهنية التي يطمح للحصول عليها وغالبا ما تحدد مستويات التأهيل المهني كما يلي:

- مستوى التأهيل 1: شهادة التكوين المهني المتخصصة وهي أدنى المستويات.
- مستوى التأهيل 2: شهادة الكفاءات المهنية.
- مستوى التأهيل 3: شهادة التحكم المهني.
- مستوى التأهيل 4: شهادة تقني.
- مستوى التأهيل 5: شهادة تقني سامي وهي أعلى المستويات.

11- صعوبات الدراسة

ليس هناك أي بحث لا تعتريه صعوبات وعراقيل وأحيانا ترهق الباحث في دراسته، وكما يحدث في كل بحث فقد واجهتنا مجموعة من العراقيل خلال فترت إنجاز هذه الدراسة، ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا نختصرها في النقاط التالية:

- لم نعثر على مصادر هامة تفيدنا وخاصة من الجانب النظري.
- رغم وجود الدراسات وأبحاث هامة لكنها مفقودة في المكتبات الجامعية ولم نستطع الحصول عليها.
- ضيق الوقت بحيث ان الدراسة واسعة والوقت ضيق ومحدد ولا يجب تجاوزه.
- رغم وجود الدراسات في الموضوع إلا اننا لم نجد دراسة تتطرق الى سياسة التكوين المهني و التنمية المحلية والعلاقة بينهما لكن وجدنا ان كل متغير طرح على حدى.
- صعوبة دراسة الموضوع لأن موضوع البحث واسع جدا مما صعب حصره.

الفصل الأول:

التكوين المهني

تمهيـد:

يعتبر التكوين المهني والتعليم المهني مجالا لكسب المعرفة والخبرة العلمية في العديد من الميادين الحرفية والمهنية، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت إلى توفير التعليم والتكوين المهني لأفراد المجتمع، وقد حققت في ذلك نسبا عالية وذلك ما تعكسه إعداد المتخرجين الكبيرة وخصوصا في قطاع التكوين المهني فقطاع التكوين المهني يعد من أبرز القطاعات التي لها علاقة وطيدة بتنمية الموارد البشرية المؤهلة لأداء دورها التنموي في مختلف الميادين والمجلات ومع التطور التكنولوجي وما نتج عنه ظهور وسائل وأدوات عمل جديدة، أدت إلى تغيير على مستوى متطلبات الوضعية المهنية وبروز معايير مهنية جديدة تتطلب كفاءة عالية في الأداء، وعلى هذا النحو عرف التكوين المهني تطورا في وظائفه ومهامه لتلبية احتياجات سوق العمل من اليد العاملة بداية من المجتمع الزراعي إلى المجتمعات المعرفية والتكنولوجية في عصرنا هذا.

سنحاول من خلال هذا الفصل الإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بمفهوم التكوين المهني من حيث شأنه وتعريفه وإبراز أهدافه ومبادئه وأهميته وصولا إلى معيقاته ومشكلاته.

المبحث الأول: ماهية التكوين المهني

المطلب الأول: نشأة وتطور التكوين المهني

اقتضت التحولات العالمية في مختلف الميادين الانتقال من المجتمع الزراعي إلى الصناعي بحيث نجد أن التكوين المهني ارتبط بمختلف الأنشطة التي عرفها الإنسان، سواء المهنية منها أو الحرفي فقد وجد التكوين المهن منذ القديم في المجتمعات القديمة، بحيث كان أفراد القبيلة يقومون بالأعمال الحرفية وخصوصا النشاط الزراعي، وفي القرون الوسطى تحول محور التدريب إلى الأنشطة المهنية التي كانت ترتكز أساسا على تلبية الاحتياجات الأولية، كالزراعة وتهيئة الأخشاب لبناء البيوت وإعداد الطعام وغيرها من الأنشطة المهنية المرتبطة بالحياة البدائية للمجتمعات الزراعية إلى أن ظهرت الصناعة

وتعددت الأنشطة المهنية، أصبح التكوين المهني ضرورة تليها حاجات المجتمعات للممارسة الأنشطة المهنية الجديدة وعموما فإن التكوين المهني عرف تطورا عبر المراحل التالية:

1- مرحلة ما قبل الصناعة:

وقد عرفت هذه المرحلة نمطين من الإنتاج وهما الإنتاج المنزلي والإنتاج الحرفي الطوائفي ولكل منها جملة من الأنشطة الحرفية التي تتطلب ممارسة وتدريب مستمرين من خلال محاكاة الصغار للكبار ومساعدتهم في عمليات الإنتاج.

أ- الإنتاج المنزلي:

بحيث ارتبط تعلم الحرف آنذاك بمختلف الأنشطة الحرفية المنزلية التي يمارسها أفراد الأسرة لتلبية احتياجاتهم اليومية من مأكل وملبس ومأوى في مجالات الزراعة بالاعتماد على الحيوانات واستخدام الخشب وإعداد الطعام فهي كلها أنشطة حرفية بسيطة وسهلة، بحيث يمكن تعلمها واكتسابها من خلال عمليات التنشئة الأسرية التي تقع على عاتق الأب والأم.

ب- الإنتاج الحرفي الطوائفي:

وهو عبارة عن نظام للطوائف الحرفية ظهر في العصر الوسيط، ويمتاز بالعلاقات الاجتماعية الكبيرة بحيث كان أصحاب المهن والحرف يقومون بتدريب شبان القبيلة كل حسب تخصصه، والطائفة الحرفية تعني منظمة عمالية تمارس حرف معينة تحت إشراف ورقابة الطائفة وقادتها وتمر عملية التدريب بالمراحل التالية[1]:

- **مرحلة التلمذة:** الصبي أو التلميذ في هذه المرحلة يلتزم بقضاء فترة تكوينية تتراوح ما بين ثلاثة إلى سبع سنوات يتعلم خلالها تقنيات ومهارات خاصة بالحرفة التي هو يحدد تعلمها.

[1] لحسن محمد إحسان: **علم الاجتماع الصناعي**. الأردن، دار وائل، 2005، ص ص 48-49

- **مرحلة الصانع:** بعد انقضاء فترة التكوين يصبح المتكون صانعا ماهرا يستطيع العمل مستقلا عن معلمه أو شيخ الحرفة.

مرحلة المعلم: بعد أن يكتسب الصانع خبرة كافية في ميدان عمله يمكن أن يصبح معلما وقد بلغ هذا النظام أوج ازدهاره في أوروبا خلال القرن الثالث عشر، وأما في البلاد العربية فقد استمر إلى نهاية القرن التاسع عشر، وبالنسبة لانجلترا نجد أنها أقامت في أوائل القرن الثاني عشر مدارس على شواطئ البحار لتلقين الشبان تدريبات في فن الملاحة.

2- المرحلة الصناعية:

مع ظهور الثورة الصناعية تحسنت طرائق التكوين المهني في المجتمع العمالي الحديث وهذا تزامنا مع اختراع الآلة وانتقال الحرفي القروي إلى المدينة، استلزم إنشاء المدارس الصناعية ومراكز التأهيل والتكوين لإعداد العامل لمهنته المستقبلية، وتمكينه من انتقائها على النحو الذي هو عليه كما سايرته كل الدول الغربية، انطلاقا من ألمانيا التي أنشأت مدارس صناعية، أو انجلترا التي ظهرت بها كليات للصناع وأمريكا معاهد للميكانيكيين وهذا لإعداد الصناع والعمال المهرة[1].

كما زاد الاهتمام به بعد التوصيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية نذكر منها[2].

- التوصية رقم 60 لسنة 1939 بشأن التلمذة الصناعية.

- التوصية رقم 88 لسنة 1950 بشأن التدريب المهني للبالغين بما فيهم العجزة.

- التوصية رقم 101 لسنة 1356 بشأن التدريب المهني في الزراعة .

- التوصية رقم 117 لسنة 1962 بشأن التدريب المهني.

[1] لحسن محمد إحسان: **مرجع سابق**، ص 49.

[2] سلاطنية بلقاسم: **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر**. (رسالة دكتوراه دولة جامعة قسنطينة)، 1995، 1996، ص ص 26-27.

ويمكن القول أن تطور التكوين المهني عبر مراحله التاريخية قد وجد مع ظهور الإنسان وتحدد حسب التفكير البشري، إلى أن وصل لما هو عليه اليوم ولعل ظهور المجتمع الصناعي في أوروبا والتحولات التي واكبته كان لها الأثر الإيجابي في ظهور التكوين المهني ومدارسه.

3- العصر الحديث:

مع ظهور العولمة وتداعياتها الاقتصادية على الدول بحيث أصبح العالم قرية صغيرة بفضل التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال، وبروز أنماط اقتصادية جديدة بين الدول والمنظمات مبنية على المنافسة والاستحواذ على الأسواق العالمية، بما يضمن تسويق المنتجات وتقديم الخدمات وأصبح الاهتمام منصبا حول ضمان جودة المنتجات والخدمات للمحافظة على الميزة التنافسية للمنظمة بشكل يضمن استمراريتها وبقائها، وهذا ما جعل أرباب العمل ومختلف المنظمات المهتمة بشؤون العمل والتكوين كمنظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، إلى تفعيل الجهود الدولية وتخصيص مبالغ مالية لارتقاء بمستوى خدمات أنظمة التكوين المهني على المستوى العالمي وإعطاء العناية اللازمة لخدمات التكوين التي تقدمها المؤسسات التكوينية، وإدخال جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير أدائها من خلال إعادة الاعتبار لبرامج التكوين لمواكبة التغيرات الحاصلة على مستوى سوق الشغل، بالإضافة إلى توفير الوسائل والأدوات التدريبية، وكل هذا يندرج في إطار عصرنة مؤسسات التكوين المهني بما يجعلها تستجيب لمتطلبات سوق العمل من يد عاملة مؤهلة تتوفر على كافة المعايير المهنية التي يعرفها سوق العمل وقادرة على التكيف مع مختلف التغيرات التي تطرأ من حين لآخر على المهن[1].

[1] بوديب صالح: **واقع تطبيق إستراتجية المقارنة بالكفاءات مؤسسات التكوين المهني من وجهة نظر أساتذة التكوين المهني**، (رسالة دكتوراه دولة جامعة عبد الحميد مهري)، قسنطينة، 2019، ص 127.

المطلب الثاني: تعريف التكوين المهني وأنواعه

1- تعريف التكوين المهني:

1/1- تعريف المهنة:

لغة:

المهني أي منسوب إلى المهن[1]، ومنه جاء معنى المهنة في اللغة العربية من الفعل مهن يمهن مهنا وتقول العرب مهنة الإبل أي حلبتها، ومهنة الثوب أي جذبته[2] والمهنة في اللغة هي " الحذق بالخدمة والعمل"[3].

2/1- تعريف التكوين:

لغة:

جاء مصطلح التكوين في اللغة مصدرا " للفعل بمعنى شكل والذي يقابله باللغة الفرنسية الفعل "former" أو يكون بمعنى تشكل، ويطلق على الشكل في اللغة الفرنسية"La forme" وعليه فمصطلح تكوين يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح "Formation " وجمعه تكوينات، وهو في ذلك يأخذ معنى الشكل والصورة والهيئة والحدوث[4].

كما يأخذ معنى " التأليف"، الصنع، الإنشاء والشكل"[5].

---

[1] **القاموس العربي الشامل**.دار الجامعية 1997، ص 147.

[2] ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، المجلد الثاني، بيروت، دار الكتب العلمية، 1971، ص 492.

[3] ابن منظور: **لسان العرب المحيط**، المجلد الثاني، بيروت، دار لسان العرب، د تاريخ، ص 239.

[4] جبران مسعود، **رائد الطلاب**، ط5، بيروت، دار العلم الملايين، 1998، ص 251.

[5] خياط يوسف. **معجم المصطلحات العلمية والفنية**، بيروت، دار سان العرب، ص 600.

2/2/1- تعريف التكوين المهني:

اصطلاحا:

تعددت تعاريف التكوين المهني باختلاف رؤية الباحثين فهناك من يراه بأنه "وسيلة علمية تهدف إلى رفع كفاءة العنصر البشري من خلال صقل قدراته والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان وتحصيل المعلومات التي تنقصه، والاتجاهات الصالحة للعمل والأنماط السلوكية والمهارات الملائمة والعادات اللازمة لأجل رفع مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية[1].

وهنا نذكر بعض التعاريف:

فقد عرفه **عبد الرحمن محمد عيسوي** بأنه "يقصد بالتكوين المهني نوع من التعلم واكتساب المهارات والخبرات والمعارف المختلفة المتعلقة بمهنة معينة، ولا يقتصر التدريب على العمال الجدد فقط ولكنه أيضا يشمل تدريب الملاحظين والمشرفين وقادة العمال، حيث يتلقون برامج تدريبية معينة تؤهلهم للوظائف القيادية التي سوف يشغلونها، فالتدريب المهني لا يستفيد منه العمال فحسب وإنما الرؤساء أيضا، كذلك تدريب العمال الحاليين عندما تريد المؤسسة التي يعملون بها زيادة كفاءتهم الإنتاجية أو إلمامهم بنوع جديد من الآلات أو بطريقة جديدة من طرق العمل[2].

كما يعرفه **حسين الداهري** بأنه "عملية هادفة تساعد على خلف عمال وأفراد أكفاء على مستوى عال من المهارة والذي ينعكس بدوره على ميادين العمل والإنتاج ويتطور العالم الاقتصادي يحتاج العمال إلى تدريب متواصل لتعرف على أنواع المهارات المختلفة كل على صعيد عمل وكذلك التكوين المهني يشمل على مساعدة العمال على التكيف المهني المتواصل مع عالم مهني متطور ومتغير، وفتح مراكز التكوين المهني التي تعطي الأفراد مهارات خاصة تؤهلهم لسوق العمل".

[1] بوديب صالح. **مرجع سابق**. ص 128.

[2] عبد الرحمن عيسوي: **علم النفس والإنتاج الإسكندرية**، دار المعارف الجامعية، 2002، ص 121.

كما يعرف على أنه " تطوير أو تنمية سلوك الفرد بوسيلة أو أكثر من وسائل التدريب أو وسائل نقل الخبرة في مجال المعرفة أو المهارة أو الاتجاهات بغرض تحقيق معيار أداء مرغوب فيه"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف إجرائي للتكوين المهني يناسب دراستنا بالقول أن: التكوين المهني هو عملية منظمة ومستمرة وشاملة تستهدف الفرد أو العنصر البشري لتمكينه من اكتساب مجموعة من المعارف والمهارات والكفاءات التي تمكنه من ممارسة مهنة من المهن، كما تمكنه من رفع أدائه المهني وهذا ما يسهل عليه الولوج لعالم الشغل والتكيف مع مختلف التطورات المهنية الجديدة.

2/ أنواع وأنماط التكوين المهني:

باعتبار التكوين المهني عملية تشمل جميع أفراد المجتمع بحيث تضم الشباب البطال الذي لا يمارس أي مهنة على العاملين في الميادين المختلفة ودون إهمال فئة العاجزين وهذا لرفع مستواهم ليشغلون المهن المختلفة كل حسب تخصصه بما يتناسب وقدراتهم، ومن بين أنواع التكوين المهني الشائعة والمعمول بها نجد كل من:

- ✓ تكوين مهني قبل العمل.
- ✓ تكوين المهني أثناء العمل.
- ✓ تكوين المتخلفين (تأهيل مهني).

2/1- التكوين المهني قبل العمل:

فالعامل الجديد الذي سيعين في إحدى المهن يستحسن تكوينه على أداء هذا العمل قبل أن يستلم مهامه ويوجه للصغار الداخلين لسوق العمالة، وفي هذا النوع من التكوين يزود العامل بمعلومات مفصلة عن كل ما يتعلق بالعمل[2].

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف: **إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ص 121.

[2] سلطانية بلقاسم: **مرجع سابق**، ص ص 15-17.

2/2- التكوين أثناء العمل:

وهو الموجه لتزويد العمال بمعلومات ومهارات أكثر في نفس العمل الذي يزاولونه حتى يظل العامل على اتصال دائم بالتطورات والتجديدات التي شملت عمله ويخص هذا النوع العمال المباشرين للعملية الإنتاجية ويسمى بالتكوين المستمر[1].

3/2- تكوين المتخلفين (التأهيل المهني):

هو تمكين الشخص المعوق من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع وذلك من خلال تدريبه على مهنة مناسبة لميوله واستعداداته وقدراته، وبالتالي إيجاد فرصة عمل مناسبة تساعده بأن يكون شخصا منتجا ومعتمدا على نفسه[2].

بالإضافة إلى هذه الأنواع الثلاثة للتكوين المهني يوجد في بعض البلدان أنواع أخرى فمثلا في تونس هناك التكوين المهني السريع، إعادة التدريب المهني، التفنن المهني[3].

أما فيما يخص التدريب فتتمثل أنواعه فيما يلي: التدريب الحركي، التدريب الاجتماعي، التدريب المعرفي[4].

وهناك تدريب من حيث الزمان (وقت التنفيذ)،كما نجد تدريب من حيث الهدف ويشمل: تدريب المهارات، تدريب لتجديد المعلومات، التدريب السلوكي أي تنمية الاجتماعات، تدريب طبقا للوسيلة (المحاضرات، الندوات، تمثيل الأدوار)، وهناك تدريب طبقا لنوع العمل (الصناعي- الزراعي، الفندقي، العسكري، الإداري)[5].

---

[1] سلاطنية بلقاسم: **مرجع سابق**، ص ص 18-20.

[2] الزعمط شلبي يوسف: **التأهيل المهني للمعوقين**، ط2، الأردن، دار الفكر، 2005، ص 52.

[3] **المرجع نفسه**، ص 52.

[4] Bouslama, **code du travail** (en tunisie), tunisie, bouslama (sans date),p 129,1930

[5] غربي صباح: **العائد التنموي لمؤسسات التكوين المهني**، (رسالة الماجيستار في علم الاجتماع والتنمية)، بسكرة، 203، 2004، ص 44.

وبصفة عامة تعتبر هذه أغلب أنواع وأنماط التكوين المهني والتدريب المتعارف عليها في الأواسط المهنية وكل ما زاد على ذلك فإنه لا يخرج عن نطاق ما سبق من تقسيمات.

المطلب الثالث: أهداف التكوين المهني وأهميته

أولا– أهداف التكوين المهني:

فهو يركز أساسا على إحداث تعديلات في سلوك الفرد من ناحية المهارات والاتجاهات والخبرات التي تساهم في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية، ولعملية التدريب والتكوين المهني أهداف عديدة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– تطوير وتسليح المتدربين بالمعرفة والمهارات اللازمة وصولا إلى الأهداف المنشودة لأي منظمة.

– تحقيق قفزة نوعية تسهم في إحداث نهضة تنموية على مستوى كل المسارات.

– تأهيل وإعداد كوادر مهنية جديدة قادرة على تسلم زمام التنمية في المستقبل.

– تحقيق نتائج ومردود له أثر عميق وممتد على الفرد والمنظمة.

– التركيز على النتائج والوفاء بالاحتياجات التدريبية.

– مواكبة التطورات والتقنيات والمفاهيم الحديثة والتعاطي معها.

– تبني الأساليب التدريبية والطرق المبتكرة في تقديم التدريب بما يضمن تحقيق الأهداف.

هذا من الأهداف العامة للتكوين المهني.

أما الأهداف الخاصة فتحدد من خلال الأهداف المقصودة من إعداد برنامج تكويني تحديدا إجرائيا، فمختلف البرامج التكوينية تتمحور حول أهداف محددة، من خلال تحديد المهام والعمليات والأنشطة والمعارف المراد تزويد المتدربين بها، فلكل برنامج تدريبي أهدافه وغاياته الخاصة، وفقا

للمستويات المعرفية والتعليمية المناسبة، وهي في الغالب ترتكز على تحديد القدرات والكفاءات والمهارات الواجب تنميتها في مختلف مجالات سلوك الأفراد سواء تعلق الأمر بالمجال المعرفي أو الحس الحركي أو الوجداني، وفي هذا الإطار تم تحديد جملة الأهداف الخاصة بالتكوين المهني والمتمثلة فيما يلي:

– تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى المدربين لاحترام العمل والنظر إليه كأحد القيم الرئيسة التي يستمد منها المجتمع توجيهات نموه وتطوره.

– المساهمة في تنمية متوازنة للقدرات الجسدية والعقلية والوجدانية للفرد، وللقيم الجمالية لديه، وتوفير التسهيلات المناسبة لحصوله على المهارات والكفاءات التي تتجاوب مع حاجاته ورغباته.

– الملائمة بين المهارات التي يحصل عليها المتربص وبين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية اجتماعيا واقتصاديا، وكذا الملائمة بين الحاجات القائمة والمتوقعة في مختلف المستويات والتخصصات المهنية.

– تعزيز قدرات الدارس على فهم المبادئ العلمية والتطبيقات التقنية المستخدمة في جميع مجالات العمل والإنتاج.

ثانيا– أهمية التكوين المهني:

إن التكوين المهني يعتبر وسيلة للتنمية الاقتصادية ولازدهار الاجتماعي، وكذا التأمين ضد البطالة أو فقدان التوظيف أو عدم ملائمة الفرد لعمله[1].

وتظهر أهميته فيما يوفره من موارد بشرية مؤهلة قادرة على الإنتاج بفاعلية وتسيير وسائل الإنتاج باحترافية ويمكننا ذكر الأهمية البالغة للتكوين المهني في النقاط التالية:

– تخفيض حوادث العمل: يساعد التكوين المهني للعاملين على أداء الأعمال بشكل سليم وبدون أخطاء وتخفيض معدلات حوادث العمل ما يعود بفوائد كبيرة للمنظمة في توفير النفقات.

[1] بوديب صالح: **مرجع سابق**، ص 138.

– زيادة الإنتاجية: إن اكتساب الفرد للمهارات من خلال التكوين تنعكس على حجم الإنتاج وجودته بالإضافة إلى التزايد الذي يكون مستمرا في الجوانب الفنية للوظائف والأعمال.

– رفع معنويات الأفراد لاكتساب الفرد القدر المناسب من المهارات التي تؤدي إلى زيادة الثقة بنفسه ويحقق له نوع من الاستقرار النفسي، كما أن تعميق العلاقات الحسنة بين الأفراد والإدارة العامة يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للأفراد.

– استمرارية التنظيم واستقراره: إن استقرار التنظيم أو قدرته على الحفاظ على فاعليته رغم فقدانه لأحد المديرين الرئيسين، مثلا: يتحقق من خلال وجود رصيد من الأفراد المكونين والمؤهلين لشغل هذه المناصب أو المراكز فور حلولها لأي سبب.

– اقتصاد النفقات: لا يساهم التكوين بصفة عامة في التقليل من النفقات إذ تؤدي البرامج التدريبية مردود أكثر من كلفتها، لأن تدريب العاملين على استخدام مختلف الآلات والقيام بمختلف الأنشطة والعمليات المهنية من خلال سلامة الآلات في الأنشطة والعمليات المهنية من الأعطاب.

– اقتصاد في المواد المستعملة في الإنتاج، قلة الأخطار ولهذا تسعى المنظمات إلى البحث عن اليد العاملة المؤهلة والمدربة في مؤسسات التكوين المهني.

– المرونة: تعني قدرة التنظيم على التكيف في الأجل القصير مع التغيرات في حجم العمل وهذا ما يتطلب توفير الأفراد من ذوي المهارات المتعددة لإمكانية نقلهم وهذا ما يسهم به التكوين المهني.

– تحسين سمعة المنظمة: فامتلاك المنظمة لموارد بشرية مؤهلة ومدربة ينعكس (إيجابا) على جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها، مما يعزز قدرتها على التمييز والمحافظة على سمعتها وتحسين علاقاتها بجماهيرها. الخارجية من زبائن وموردين ومنظمات وهيئات حكومية وعاملين.

المبحث الثاني: واقع التكوين المهني في الجزائر

لقد مرت الجزائر بأنظمة اقتصادية حسب الفترات والعهود والتغيرات السياسية والاجتماعية التي عرفها عبر تاريخها، ولهذا لا بد من معرفة التكوين المهني في الجزائر من بعده التاريخي، وكيف استجاب للتحولات التي مر بها التكوين المهني في الجزائر بالإشارة إلى البداية الأولى قديما ثم حديثا وانتهاء بالتاريخ المعاصر وهذا لفهم حقيقة وواقع التكوين المهني في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور التكوين المهني في الجزائر

أولا: حالة التكوين المهني ما قبل الاستعمار الفرنسي:

وهذا بالاعتماد على الجانب الأركيولوجي (الأثري) بالإشارة إلى المخلفات والنقوش التي تعود إلى المملكة النوميدية ومن بين الحرف التي كثر عليها نجد:

– حرفة التدريج وصناعة التماثيل الفخارية وكذا بناء السقوف من طرف النجارين وسبك الحديد لصناعة الأقواس والسهام.

– وجد في بعض أثريات مدينة القل ما يدل على صناع الملابس والدباغين وصانعي نعي الجلود والأحذية، وهناك بعض الصناعات التحويلية كتحول الزيوت، تجفيف الأسماك التي كانت تستخدم في تلك الفترة[1].

– كما عثر في المدينة تنس على مناجم الحديد التي استغلت من طرف ملوك نوميديا.

– وقد تمثلت في أهم النشاطات الحرفية التي عرفها المجتمع النوميدي[2] وهي صناعة الأسلحة الرماح والسكاكين والدروع والسيوف.

[1] حارش محمد الهادي: **التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا، الجزائر**، دار هومة، منى، ص ص 125-138.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 125-138.

أما فيما يخص التاريخ القريب نوعا ما فقد ارتبط التكوين المهني مع بداية العهد العثماني بالنشاطات الرئيسية المتمثلة في الزراعة والصناعة والتجارة، أما الصناعة فتمثلت في الصناعة اليدوية مثل: صناعة الأغطية الصوفية والأحزمة بتلمسان، وصناعة البرانيس، والزرابي بالأطلس الصحراوي والفخار بند رومة، والأحذية بقلعة بني راشد، والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة، والحدادة وصنع الأسلحة بمناطق جرجرة، وضع السروج بقسنطينة، وصناعة الحلي بالجزائر[1].

كما عرفت القصبة بعض المراكز المتخصصة في حرف والصناعات التقليدية كالطراز والخياطة، إضافة إلى الاهتمام بالملاحة وذلك بتجهيز وبناء السفن، فقد شجع العثمانيون هذا النظام البحري الذي وضع خصيصا للملاحين على امتهان هذا الفن[2].

إن المهن والحرف السالفة الذكر كانت لها تنظيمات خاصة وهي كالتالي:

- تنظيمات الدباغين الإسكافيين، حائكي الصوف والقطن وتطريزه....الخ.
- تنظيمات مهنية للتجار، الحدادين، صانعي المجوهرات وصانعي الأسلحة.

وهذه التنظيمات العثمانية متأثرة بالنظم الفارسية والبزنطية، وحفارات البحر الأبيض المتوسط التي مست أوروبا في القرون الوسطى حيث يملك المعلم الحرفة[3].

ثانيا: حالة التكوين المهني في عهد الاستعمار الفرنسي

تتمحور سياسة فرنسا في إبعاد المدرسة عن المجتمع رغم وجود التعليم العام نجد التعليم التقني الذي لازم التكوين المهني والتي كانت السياسة الفرنسية التعليمية تتمثل في:

[1] سعيد ناصر الدين: **النظام المالي الجزائري في أواخر العثماني (1762-1930)**، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية لكتاب 1985، ص ص 34-35.

[2] بن أشنهو عبد اللطيف: **تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نصية من الأساتذة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (بدون تاريخ)،ص ص 40-41.

[3] خوجة بن عثمان حمدان: **المرأة**، تقديم الزبيري محمد العربي، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية 1982،ص ص 11-118.

– اعتبار التعليم التقني تعليما من الدرجة الثانية يوجه إليه التلاميذ المسلمين خاصة بغرض تحضير أيدي عامة مؤهلة لمختلف النشاطات الاقتصادية[1].

– أما في مجال التكوين المهني فقد عرفت الجزائر بعض المدارس الحرفية، ففي سنة 1866 تأسست مدرسة الصناعات التقليدية سجل بها 50 تلميذا[2].

وفي سنة 1896 تأسست مدرسة كبيرة للتكوين المهني بوهران وكانت تجمع الفرنسيين والجزائريين ولكن برنامج كل فريق كان مختلفا عن الآخر، وتعلم هذه المدرسة مختلف المهن كالحدادة والنجارة والطرز والنحت والنسيج.

كما فتحت مدارس للبنات (المسلمة) في كل من بجاية وميزاب وورقلة وبسكرة، وعد هذا التعليم نوعا من التكوين المهني باللغة الفرنسية. وهو عبارة عن استغلال لطاقة البنات الجزائريات لفائدة الحياة الاقتصادية الفرنسية[3].

كما أن أزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أتاحت الفرصة للشباب الجزائري للتكوين في ميدان الصناعة.

ومنذ سنة 1945 شرعت فرنسا في إعداد برنامج خاص للتعليم التقني الموجه لمعلمي مراكز التمهين، ثم بناء مدارس ومعاهد للتعليم التقني خاصة لأبناء السكان الأصليين عددها 122 مؤسسة تستقبل 9972 تلميذا منهم 5487 تلميذا من أبناء المسلمين.

[1] سلطانية بلقاسم: **مرجع سابق**.ص ص133-135.

[2] محمد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي**،الجزء الثالث، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 438.

قوجيل منير.**سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر**.(رسالة الماجيستير علم الاجتماع).بسكرة.2013.2014، ص61

ثالثا: حالة التكوين المهني بعد الاستقلال (مرحلة التوجه الاشتراكي ومرحلة اقتصاد السوق)

لقد ترك رحيل الفرنسيين بعد الاستقلال فراغا بحيث كانت البلاد بحاجة إلى يد عاملة وإطارات لتسير المؤسسات في مختلف القطاعات، مما استوجب وضع سياسة وطنية مست جوانب منها التكوين المهني مع بداية السبعينات، حينها تجسدت الاشتراكية فعليا من خلال الثورات الثلاث الزراعية، الصناعية، الثقافية، بالإضافة إلى تأميم الشركات والتي أعطت دعما لتطوير التكوين المهني ليتوسع في الثمانينات بظهور نمط التمهين، فزاد من توفير قدرات أكبر للتكفل بطالبي التكوين المهني[1].

لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988 إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق وهو ما جعل التغيير في السياسة التكوينية وإعادة النظر في التكوين المهني وتأكيد طابعه الاقتصادي.

وهكذا أفتتح سنة 1990 ملف التكوين المهني والإصلاحات الاقتصادية ليتسع التفكير إلى مختلف الجهات المعنية بعملية التكوين (مؤسسات التكوين، مؤسسات اقتصادية، الإدارة).

وقد اتخذت جملة من الإجراءات تضمنها مخطط توجيه حيث اتضح الدور المنوط بالتكوين المهني في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وبذلك أوحى هذا المخطط بما يلي:[2]

- إنشاء جهاز تحويل يشمل القطاعات المكونة والمستحقة من أجل توفير شروط مناسبة للتكوين والتشغيل، ويتمثل في المجلس الاستشاري للتكوين المهني.

- إنشاء مجالس استشارية للتكوين المهني على مستوى المؤسسة والولاية حسب النشاطات.

- توسيع أنماط التكوين إلى جانب التكوين الإقامي.

[1] قوجيل منير: **مرجع سابق**، ص 68-69.

[2] **المرجع نفسه**: ص ص 69-70.

- تنويع الشعب والتخصصات في إطار التكوين الاقامي، بهدف تكييف جهاز التكوين حسب حاجة الاقتصاد المحلي.

- إدخال المستويين الرابع والخامس في التكوين المهني.

- دعم الموارد البشرية التربوية والتسيير بتأطير من مستوى جامعي.

- تحسين الأداء البيداغوجي للمكونين.

- إحداث مؤسسة الدراسة والبحث تقوم بدور المرصد في مجال إدماج حملة شهادات التكوين المهني والتي تتولى بصفة دائمة تحديث طرق التكوين والتأهيل.

- فتح التكوين المهني للاستثمار الخاص تحت المراقبة التقنية والبيداغوجية.

- وضع نظام للإعلام.

- المحافظة على مؤسسات التكوين المهني التابعة للقطاع الاقتصادي واستعمالها ضمن اتفاقيات.

وبذلك تعتبر الجزائر من بين الدول النامية القليلة التي أعطت التكوين المهني أهمية بحيث خصصت له وزارة تعرف حاليا بوزارة التكوين والتعليم المهنيين، كما فتح المجال أمام الخواص للاستثمار، وتجسيد ذلك منذ سنة 1991 بصدور نص تشريعي تنظيمي وهو المرسوم رقم 141-91 المؤرخ في: 11 ماي 1991 ويعدله المرسوم رقم 419-01 بتاريخ 20 ديسمبر 2001 يقنن وينظم كيفية تسيير المؤسسات الحرة أو الخاصة للتكوين المهني، وهي من تأسيس شخص طبيعي أو معنوي، قصد منح دروس تكوينية بمقابل نقدي أو بالمجان، بشرط أن تستقبل المؤسسة أكثر من عشرة مسجلين لمزاولة التكوين فيها وتخضع هذه المؤسسات التابعة للقطاع الخاص للرقابة والتفتيش التقني والتربوي من طرف المصالح المختصة لذلك والتابعة للوزارة المكلفة بالتكوين المهني[1].

[1] قوجيل منير: **مرجع سابق**، ص 70.

وبهذا أصبح التكوين المهني أكثر تطورا وعصرنة يغطي جميع المجالات ويشمل كل فئات المجتمع.

وفي ظل انفتاح سياسة التكوين المهني على الاقتصاد العالمي استدعى ذلك ما يلي:

- تلبية حاجيات العملاء الأجانب.
- التفتح على التقنيات المهنية العالمية.
- إنشاء صندوق الوطني للتكوين والتمهين المتواصل.
- إقامة الدورات والندوات سنويا.
- إقامة مجلس الشراكة مؤلف من خبراء في التكوين المهني.
- ربط التكوين المهني بمستوى التطور التكنولوجي.
- تجديد المعارف وإدخال برامج للتعريف وتطوير شروط وظروف العمل.
- انتقاء تجهيزات تقنية بيداغوجية متطورة.

كل هذه التطورات التي مست الجهاز التكوين كانت إثر انتقال الجزائر لاقتصاد السوق، والاستعداد للدخول في منظمة التجارة العالمية يعتبر اتجاه نحو تحديث التكوين المهني في الجزائر.

المطلب الثاني: هياكل وأنواع التكوين المهني في الجزائر

تشرف الوزارة المعنية على شبكة من المؤسسات وتنقسم إلى قسمين هما:

هياكل التكوين وأخرى للدعم[1].

[1] قوجيل منير: **مرجع سابق**، ص ص 71-72.

أولا: هياكل التكوين المهني

1- هياكل التكوين: وتتمثل في مراكز التكوين المهني والتمهين، وتوفر تكوينا في المستويات من 1 إلى 4.

- المعاهد الوطنية المتخصصة للتكوين المهني وتقدم تكوينا في المستويين 4 و5.

- معاهد التكوين المهني وتهتم بتكوين المكونين وإنجاز البرامج.

- المعهد الوطني للتكوين المهني ويهتم بتكوين وتحسين مستوى الإطارات وتطوير الوسائل البيداغوجية.

2- هياكل الدعم: وتتمثل في المؤسسات التالية:

- المعهد الوطني للتكوين المهني.

- مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات .

- المعهد الوطني للتعليم المهني عن بعد .

- الوكالة الوطنية لعتاد التكوين المهني وهي مختصة في شراء المعدات البيداغوجية.

ثانيا: أنواع التكوين المهني في الجزائر

أما أنواع التكوين فيوجد العديد منها وذلك حسب فئات المجتمع والإصلاحات التكوينية بالإضافة إلى الظروف التي مرت بها البلاد ومن بين الأنواع الموجودة نذكر:

1- التكوين الإقامي:

ويجري هذا النمط من التكوين داخل هياكل تكوين متخصصة ومجهزة، ويكون داخل مراكز التكوين المهني والتمهين والمعاهد المتخصصة في التكوين المهني، ويضمن التكوين الإقامي داخل مؤسسة التكوين طيلة مدة التربص، ويستكمل فترات تطبيقية تنظم في الوسط الصناعي لصالح المتربصين[1].

2 -التمهين :

الهدف من هذا النمط هو إعطاء للمتربص المتمهن تأهيلا مهنيا يضعه في الاتصال المباشر مع المهنة داخل ورشة عمل أو لدى حرفي ماهرا في مؤسسة إنتاجية أو مصالح إدارية.

يتم التكفل بالمتمهن من طرف الحرفي بنفسه أو التقني في ورشة المصنع أو المسؤول الإداري ويكسب المتمهن مهنته بالاحتكاك المباشر مع الواقع ويتلقى الجانب النظري المتمثل في الدروس في كل من التكنولوجيا والرسم التقني والمبادئ العامة في مركز التكوين المهني الأقرب من المكان الذي يتابع فيه مهنته، ويسجل بعد القيام بإجراءات إبرام عقد التمهن ويتكفل به على مستوى المركز أستاذ معين لمتابعة عملية التكوين عن طريق التمهين في الميدان.

3- التكوين عن بعد :

وهو تكوين يتم بالمراسلة يتكفل به المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد ويتم في المهن أو التخصصات التي تتطلب تجهيزات خاصة أو معقدة ويمنح نفس الشهادات أي دبلوم دولة التي تمنحها مراكز ومعاهد التكوين المهني.

4- التكوين المسائي:

وهو نمط موجه بالدرجة الأولى إلى العمال ويتم في مراكز التكوين المهني مساء بعد الانتهاء من مهامهم العادية ويعتبر هذا النمط التكويني أقل تطورا.

[1] قوجيل منير، **مرجع سابق**، ص 71-72

5- التكوين المتواصل :

وهو نمط ينظم التكوين بواسطته لصالح العمال والموظفين طيلة حياتهم المهنية وهو نفسه التكوين أثناء الخدمة، الهدف منه هو ضمان تحسين الكفاءات وتجديد المعلومات ويسمح الترقية الاجتماعية والمهنية والاندماج الاجتماعي عند تغيير المهنة[1].

6- تكوين المهني لفئة الشباب دون المستوى المطلوب :

وضع قصد التكفل بفئة الشبان الذين لا يملكون المستوى الدراسي الأدنى المطلوب رسميا للالتحاق بالتكوين المهني، يهدف لضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف شرائح المجتمع وإعطائهم خطوط الاندماج في المجتمع والحياة المهنية، شرع في تنفيذه ابتدء من السنة الدراسية 2001/2000 ويتربصون فترة ما قبل التكوين تدوم ستة أشهر بغرض تحضيرهم وتحسين مستواهم العلمي وتلقينهم معلومات عامة وقاعدية بعد ذلك وضعهم في فترة التكوين المهني العادي في نمطي الإقامي أوعن طريق التمهين[2].

7-التكوين المهني في الطرق التقليدية:

وتتوزع هذه الحرف في التكوين المهني على فرعين رئيسين هما:

أ- **الحرف التقليدية:** وتدوم من 6 إلى 18 شهرا في التكوين المتواصل ومن 18 إلى 30 شهرا في التكوين عن طريق التمهين، وأما التكوين الإقامي فيدوم من 12 إلى 30 شهرا وتمنع فيه شهادات الدولة التي تكون في أنماط التكوين الأخرى[3].

[1] قوجيل منير: **مرجع سابق**، ص ص 72-73.

[2] **المرجع نفسه : ص ص** 73-74.

8- التكوين المهني في القطاع الخاص:

ويعرف بالمؤسسة الخاصة للتكوين المهني وتخضع تحت مديرية التكوين المهني للولاية المعنية وتفتح بشروط يحددها القانون.

المطلب الثالث: إصلاحات سياسة التكوين المهني في الجزائر

وذلك بتقييم مدى تطبيق إصلاحات التكوين والتعليم المهنيين، وهذا من خلال مراجعة قائمة فروع واختصاصات التكوين المهني التي بواسطتها تتحقق فرص العمل، بالإضافة إلى استحداث اختصاصات في التكوين للشباب، ورد الاعتبار للحرف اليدوية في قطاعات البناء والفندقة والفلاحة والصناعة التقليدية، كما احتلت الطرق اليدوية نسبة 80 % من التكوين، وكذا مراجعة الوثائق البيداغوجية التي خصصت 44 كتاب جديد في التعليم المهني وكذا انتقاء أكثر من 700 كتاب متخصص لصالح مراكز التكوين مع استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وأيضا طور التكوين المهني إسهامه بشكل كبير في التكوين المتواصل للعمال بحيث استفاد حوالي 192000 عامل وحرفي من هذه العملية، وستتوسع مع توقيع اتفاقيات جديدة لتمكين أكثر من 1000000 عامل آخر من الاستفادة من التكوين والذي يندرج ضمن التكوين المتواصل للعمال.

كما تمت المصادقة خلال شهر فيفري 2008 على قانون توجيهي خاص بالتكوين والتعليم المهنيين والتي تم إصدار بعض نصوصه التنظيمية والتطبيقية التي خصت التعليم المهني.

إضافة إلى الجهد المالي لدولة بحيث أن القروض السنوية الخاصة بالتجهيز والتي قدرت سنة 1999 بـ4 ملايير دج وبلغت 23 مليار دج سنة 2009 مما أدى إلى تسجيل تحسن واضح في

إمكانيات وقدرات القطاع، وزاد من حجم استيعاب المسجلين وقدرات الإيواء وارتفاع عدد الأساتذة وارتفاع عدد المتخرجين، كما أن التكوين المهني يرافق كل قطاعات السياسة الوطنية التنمية[1].

خلاصـة الفصـل:

من خلال عرضنا لسياسة التكوين والتعليم المهني في الجزائر نجدها أنها ناجحة إلى حد ما وفي تطوير مستمر من الناحية الكمية أما النوعية فهي تفتقد إلى الكفاءة ومع ذلك فإن الجزائر تبقى البلد الوحيد الذي يهتم بقطاع الشباب في إطار النظام التربوي منذ الاستقلال وعليه فمن الخصوصية التي تميز هذا القطاع أنه مرتبط بالموارد الطبيعية والبشرية التي يمكن استغلالها لتحقيق تنمية شاملة.

[1] قوجيل منير، **مرجع سابق**، ص 76.

الفصل الثاني: برامج التنمية المحلية

تمهيـد:

لقد ظلت التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني وقد عالجتها عدة مدارس، لكن مع تنامي الوعي والتقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تهتم بتحديد نطاق التنمية، و هذه الأخيرة هي محور دراستنا الجهوية، التنمية المحلية (الإقليمية).

لذلك ستناول في المطلب الأول هذا الفصل دور مختلف المدارس الفكرية لموضوع التنمية تم نتطرق لمختلف تعار يف التنمية وكذلك نظريات التنمية المحلية وتعارفها وكدا دور التخطيط الإقليمي التنمية المحلية في المطلب الأول من المبحث الثاني مقومات التنمية المحلية وهذا في الفصل الرابع نقدم تقييم برامج التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

سنعطي في البداية لمحة مختصرة عن تصور مختلف المدارس الفكرية لموضوع التنمية، ثم نقدم مختلف التعاريف للتنمية و ذا نظريات التنمية المحلية وتعريفها.

إن مفهوم التنمية أو بعبارة أخرى قضية الفقر والغنى قضية قديمة قدم نشأة البشرية، إلا أن الاهتمام ببحثها وتأصيلها يعد حديت نسبيا.

وعلى الرغم من المجهودات التي بدلها الباحثون لوضع إطار مرجعي لمفهوم التنمية إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي بقيت مطروحة خصوصا حول دور الدولة أو الحكومات في عملية التنمية.

المطلب الأول: التنمية من خلال المدارس الفكرية

لقد تناولت المدرسة الميركانتيلية[1] (القرن السابع عشر) موضوع التنمية من خلال الواقع الذي كان سائدا في تلك الفترة والمتمثل في النقص الحاد في المعادن النفيسة والذي أعاق التوسع التجاري ذلك كانوا يرون انه على الدولة إن تتحكم في الواردات وتشجع الصادرات حتى تتمكن في النهاية من امتلاك اكبر قدر من النقود (الذهب والفضة) ومن ثمة تحقيق رفاهية الأمة.

إن المدرسة الميركانتيلية كانت أول من رفع لواء الدولة (الأمة) نطرأ للصراعات و الحروب التي ميزت تلك الفترة والتي اعتبرت واقعا مسلما به، هذه الأفكار استمدت من احد منظري هذه المدرسة وهو توماس هويس،حيث أن فكرة الحرب جعلت الميركانتيليين يؤمنون بالتنظيم وبالتالي تدخل الدولة للحفاظ على النظام على كل المستويات بما فيذلك الشؤون الاقتصادية.

لذلك فإن الفكر الميركانتيلي وضع رفاهية الأمة في المقام الأول وتنظيم الأنشطة الاقتصادية وسيلة لتحقيق هدا الهدف.

ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية (القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر) التي يمثلها كل من **جون لوك John Look** و**دافيد هيوم David Hium** و**ادم سميث Adem Smith**، الذي قدم كتابا مشهورا حول قضية التنمية تحت عنوان (ثروة الأمم).

وقد ميز هذه الفترة تطور النظام البرلماني وكذا هينة اللبرالية حيث طهرت البرلمانات في العديد من الدول الأوروبية خصوصا فرنسا وانجلترا،كما تميزت هده الفترة بالاستقرار (السلم).

وبذلك فإن أصحاب هده المدرسة اعتقدوا أن التنمية تتم بشكل تلقائي حيث لاعتمد آدم سميث على نظرية اليد الخفية التي تؤدي في النهاية إلى إحداث التوازن و بالتالي لا يجب وضع قيود

[1] صلاح فلاحي، **مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة**،الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، 2008،ص2.

على عوامل الإنتاج بل يجب ترك قوانين الطبيعة تحكم المسار الاقتصادي و الاجتماعي وان تدخل الدولة سيؤثر سلبا على رفاهية المجتمع.

إذ إن دور الدولة الليبرالية في المدينة هو ضمان النظام وليس تحمل تنميتها اقتصاديا و اجتماعيا[1].

غير أن هده المدرسة فشلت في النهاية في معالجة الأزمات التي واجهت النظام الليبرالي خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى (1914) وكذا أزمة الكساد العالمي سنة 1929 حيث يقول **لواك Loic**: إن دور اللبرالية الاقتصادية ماتت والمجهودات التي يبذلها المدافعون عنها لن تستطيع إنعاشها،إنها لم تتذمر فقط من خلال ميكانيزماتها بل أيضا من خلال مبادئها[2].

نتيجة لهدا الوضع ظهر فكر جديد (الكلاسيكيون الجدد) يمثله كل من **جون كينز John Keenz**، وآخرون مثل: **ألفين هانسن Alvin hansen** و**ألبين فليبس Alven Filipps**وغيرهم، الذين انتقدوا الفكر الكلاسيكي حيث اعتبروا أن عملية التوازن لا تتم تلقائيا وأن الإنسان ليس دائما رشيدا في تصرفاته، وأن الذوات يجب إن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتساهم في تصحيح الإختلالات من خلال الاستهلاك الإنتاج و الاستثمار.

وبالموازاة مع ذلك ظهر الفكرالاشتراكي والذي ازدهر مع انتصار الثورة البلشفية في روسيا والذي استمد أسسه من أفكار **كارل ماركس Karl marks.**

لقد تبنى الفكر الاشتراكي فكرة هيمنة الدولة الكاملة على كافة الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، تستخدم الدولة في ذلك عنصر التخطيط المسبق من أجل تحقيق أهدافها، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث إن الدول التي تبنت الفكر الاشتراكي كأسلوب لتسير شؤونها

[1] صلاح فلاحي، **المرجع السابق**، ص ص 76،87.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 76،87.

الاقتصادية،السياسية والاجتماعية فشلت فشلا ذريعا خصوصا في الميدان الاقتصادي وعجزت عن تحقيق التنمية لمجتمعاتها.

بعد هذا العرش الوجيز لنظرك مختلف المدارس الفكرية لموضوع التنمية سنحاول في الفترة القادمة تحديد مفهوم التنمية وتقديم مختلف وجهات النظر التي تناولته.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، ومن الناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة وارتفاع إنتاجية العمل و إنتاجية كل هذه العوامل[1]، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل ،أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو ،أي أنه فيها عنصر التعدد والفاعلية[2]، و بالتالي فإن العملية تشمل على التنمية ومفاهيم أخرى منها نذكر ما يلي:

– الفرق بين التنمية والتغيير:

كما يمكن التفرقة بين التنمية والتغيير، فالتغيير والتحول الذي يقع عليه من نظم وعلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك أو كنتاج لتغيير فرعي معين أو جانب من جوانب البيئة الطبيعية أو الاجتماعية[3].

---

[1] عصام فوزي،عدنان سليمان،**التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعة دمشق،سوريا ،1995،ص142.

[2] محمد فتح الله الخطيب، **الحكم المحلي و التنمية**،منشورات كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة مصر،1998،ص2.

[3] إكرام عبد النبي العبيدي، **الإدارة و التنمية في ليبيا**،بنغازي :جامعة قاريونس.ليبيا. 1995،ص91.

– الفرق بين التنمية والتطور:

كما تختلف دلالة مصطلح التنمية عن مصطلح التطور الذي نعي به الانتقال من حالة أو طور إلى آخر،فالانتقال مثلا من طور البداوة إلى الطور الريفي إلى الطور الحضري يعتبر تطورا،و أيضا الانتقال من مرحلة الحضانة حتى الجامعة مثلا يعد تطورا،فسمة التطور دائما من البسيط إلى المعقد و الأحسن،كما لا يوجد مجتمع بدون تطور.

– الفرق بين التنمية والتمدن:

ويختلف مصطلح التنمية عن مصطلح التمدن، فالتمدن هو عملية تغيير الأسلوب التقليدي القديم لحياة الأفراد في المجتمع إلى أسلوب آخر أكثر حداثة، وبالتالي يمكن اعتبار مفهوم التمدن متحولا حيث يحتوي بداخله على اتجاه التحول مما هو تقليدي إلى ما هو أحدث و أكثر معاصرة.

هذا عن مضمون مصطلح التنمية من الناحية اللغوية، ولكن من الناحية الاصطلاحية يضمن معاني و أمور كثيرة تختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات وباختلاف تخصصات من يتناولوه بالدراسة التحليل،حيث شاع استعمال هذا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالإطار الإطار الاقتصادي و المتمثل في التنمية الاقتصادية، كما أن التنمية أصبحت قضية عالمية.

ومن هذا المنطلق يشير تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية إلى أن المسلم به عموما هو التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي، وما هو مادي، ويذكر التقرير في موضع آخر أنه من الضروري أن تؤدي أنماط التمنية إلى غايات أعلى من التوظيف في الريف و المدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية وتأثيرها على تمويل العمل، فليس من الضروري أن يكون التوظيف منتجا من الناحية الاقتصادية، ولكن ينبغي

أن يكون مرضيا للفرد، حاثا على الناحية الخلافة فيه للإبداع أو مؤديا إلى استخدام أكثر فائدة لوقت الفراغ.[1]

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية قد ارتبط بظاهرة النمو الاقتصادي إذ توصف بأنها عملية النمو الشاملة التي عادة ما تكون متبوعة بتغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية[2]، إلا أن حاجيات الإنسان المتنوعة والمتعددة قد أدت إلى توسيع مجال مفهوم التنمية حيث اشتمل على قضايا اجتماعية، سياسية وثقافية، إلى جانب القضايا الاقتصادية،هذا التعدد و التنوع جعل التنمية أسلوبا ومنهجا شاملا لكل ما يتعلق بحياة المجتمع والفرد، وعلى اعتبار أن الإنسان في تطور دائم، فإن حاجته أيضا متجددة، لذا فالتنمية لابد أن تواكب هذا التطور و التغير للحاجات الإنسانية.

كما أن التنمية في ابسط معانيها،و التي يعرفها الدكتور أحمد رشيد بأنها عملية تغيير في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب ،أي أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية.[3]

وبالنظر إلى هذا المفهوم يتبين لنا أن التنمية تشمل أساسا الجانب الاقتصادي وبالتالي يتم النظر للتنمية على أنها تحقيق معدلات مرتفعة لدخل الفرد بما يحقق مستوى معيشة أفضل.

ويرى الأستاذ علي غربي أن التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها و تأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.[4]

---

[1] **تقرير الأمم التحدة للعلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية**،1978، ص15.

[2] صالح فلاحي، **مرجع سابق**، ص2.

[3] أحمد رشيد ، **التنميةالمحلية**، دار النهضةالعربية، القاهرة، مصر ،1986، ص14.

[4] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1996،ص179.

ومن خلال هذا التعريف فإن التنمية تتضمن بعين رئيسيين هما الشمولية والتكامل،ويعني ذلك أن نجاح أي تنمية لا يكفي أن يقتصر على الاهتمام بالجانب الاقتصادي وحده مع إهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد وإلا أصبحت التنمية غير مكتملة.

كما أن تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع، لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات،وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو والرفاهية والسعادة للأفراد.[1]

وهذا التعريف للتنمية يتضمن عناصر أساسية حيث تعتمد على عملية التخطيط، وكذلك التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات والطاقات استغلالا أمثل، وذلك بغرض الوصول إلى تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع.

بينما يعرف الدكتور **كريم عبد النبي** أن التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده, اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكبر اعتمادا على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها قدر المستطاع [2].

وبالنظر لهذا التعريف نجده يطابق إلى حد كبير إن لم يكن مستمدا من التعريف الذي اصطلحت عليها لأمم المتحدة عام 1956، فهذا التعريف له أهمية خاصة لأنه يحدد الجوانب الأساسية للتنمية والمتمثلة في أن مشروعات التنمية يجب أن تكون جزء من سياسة المجتمع.

فالتنمية هي عملية تغيير مستمرة وشاملة لكافة مجالات الحياة لجميع فئات المجتمع فيتنفيذ مشاريع التنمية، فقد أعطت هيئة الأمم المتحدة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي عام 1956

[1] محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية**: (دراسات في قضية التنمية و مشكلات المجتمع)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993 ص19.

[2] إكرام عبد النبي العبيدي، **مرجع سابق**، ص ص 92،93.

تعريفا للتنمية بأنها العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع، بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن.[1]

ويتضح في هذا التعريف أن التنمية عبارة عن مجموعة عمليات ناتجة عن جهد مشترك بين جميع العاملين في المجتمع، مهما تباينت اختصاصاتهم، كما يبرز دور الحكومة في ذلك بوضوح أهمية الربط بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير.

من خلال هذا العرض لمفهوم التنمية بصفة عامة من الناحيتين اللفظية والاصطلاحية يمكن أن نأخذ النقاط التالية حول مفهوم التنمية:

– إن التنمية هي عملية، بمعنى أنها خطوات مترابطة ومتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة، أي أنها عملية مجتمعية متشابكة متكاملة في إطار ينج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وعمرانية.

– إن التنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الأخر، ولذا فهو منهجا وطنيا يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته.

– إن التنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطوير، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفق ما يحتاج إليه المجتمع، وهو ممكن التحقيق، وهنا تكمن صعوبة تعريف ثابت ومحدد لها.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التنمية كما يعرفها الدكتور كاسر المنصور في مقالته "الحقيقة والأبعاد" بأن "التنمية هي عملية حضارية" شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتطور لقدراته وكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء.[2]

[1] إكرام عبد النبي العبيدي، **مرجع سابق**، ص ص 92،93.

[2] كاسر المصور، **التنمية الإدارية: الحقيقة والابعاد**، مجلة الرائد العربي، دمشق، سوريا،1994،ص72.

وفقا لهدا التعريف ،يتم التعبير عن التنمية باعتبارها عملية حضارية تهدف الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان وتطوير لقدراته وصونا لكرامته، وذلك لغرض تحقيق المكاسب والإنجازات التنموية.

لم يتوقف مفهوم التنمية عن التطور، حيث ظهرت مفاهيم جديدة لعل آخرها التنمية المستدامة التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في ستوكهولم سنة 1972 ثم في مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1987 التنمية المستدامة بأنها "تلبية حاجيات الحاضر دون التخلي عن تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية"[1].

كما عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم أخرى مثل التنمية الوطنية، التنمية الجهوية، التنمية المحلية.

صيغ التنمية:

هناك أربعة مراحل أساسية تشكل صيغ التنمية المجتمع:

✓ **التنمية كعملية:** التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النموذج من البسيط إلى الأكثر تعقيدا،ويقاس هذا الانتقال في ضوء معايير متخصصة، تدور حول التغيرات السيكولوجية.

✓ **التنمية كمنهج:** بالتركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في ظل البعد بالعملية القائمة ويمكن الخلاف في نقاط التركيز،حيث يكون التركيز هنا على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل، تستهدف منجزات بعينها،وفي الإطار توجه العملية لخلق الهدف.

✓ **التنمية كبرنامج:** بالتركي على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج هو ذاته هدف.

[1] صالح الفلاحي، **مرجع سابق**، ص5.

✓ **التنمية كحركة:** لا يكون التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيري بقضية التنمية وعلى الشحنة الوجدانية التي يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإيمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها.[1]

هذا عن مفهوم التنمية بصفة عامة، و التي تم عرض مفهومها بشيء من الإيجاز، فماذا عن مفهوم التنمية المحلية والتي هي أساس و موضوع دراستنا في هذا البحث، بحيث نجد مجموعة من المقومات والأهداف لتحقيق التنمية المحلية.

أولا: مقومات التنمية المحلية

1- المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية[2] " توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة".

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية عامة.

[1] نبيل السمالوطي، **علم الاجتماع: دراسة في مجتماعات العالم الثالث**، دار النهضة، بيروت، لبنلن،1991،ص53.

[2] خالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985، ص35.

2- المقومات البشرية:

أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية. فالعنصر يعتبر العنصر البشري البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- **الأولى**: هي أنه غاية التنمية، حيث هدف التنمية هو الإنسان.

- **الثانية**: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع استيراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الاستيراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي[1]:

- الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرار الحياة، وتتمثل في: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

[1] خنيفر خيضر،:**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق** ،(أطروحة الدكتوراه)،فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر2011/2010، ص26.

– التأهيل الفني: يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

– المشاركة الجماعية (الشعبية): تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الاستيراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

3– المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها[1]:

" نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين".

كما تعرف بأنها:" عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات"[2].

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص26.

[2] **المرجع نفسه** ، ص27.

وهناك تعريف آخر وهو" النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة".

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.

- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما[1]:

- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.

- مبدأ اللامركزية: أي أن تستند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب منها:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص 27.

– ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

– استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

– زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.

– إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارت.

– ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[1]

– شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

– عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجدرات الداخلية من الريف إلى إلى المناطق الحضري.

– زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي في حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

– تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.

– ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

– تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص28.

– تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على فقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

– جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

– تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

المطلب الثالث : نظريات التنمية المحلية

قبل الحديث عن نظريات التنمية المحلية يجب أن نتكلم عن ماهية المحلي :

1–ماهية المحلية : LE Concept du Local

إن مفهوم المحلي يرتكز على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها :

– العنصر الجغرافي، ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، و غيرها.

– عنصر الهوية أو الانتماء (**Identité**)، الذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي .

– توفر مجال (فضاء) ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل و العناصر المتكاملة.

– عنصر إداري يعتمد على التقسيم الإداري تقرره الدول و الحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية (سياسية ،جهوية....).

من خلال العناصر يمكننا أن نعطي مفهوما للمحلية بأنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين أشخاص ،ممارسات ثقافية...الخ)، تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك وبالتالي إعداد استراتجيات جماعية للتنمية، يقول الاقتصادي **برنارد بيكور Bernand Bekoor** إن مصطلح الأقاليم مصطلح مناسب لوصف هدى الفضاءات التي توجد بها تعاونيات وهي فضاءات يتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة و التماسك[1].

بالنسبة إلى دراستنا فإن المعيار الذي سنعتمده في تحديد مفهوم المحلية هو المعيار الإداري الذي يعتبر المحلي كل المناطق المعينة بطريقة إدارية الذي يعرف بالجزائر بالتقسيم الإداري والدي يقسم تراب الجمهورية الجزائرية إلى ولايات، دوائر وبلديات، والذي أقرته مختلف الدساتير المتعاقبة.

2- ظهور مصطلح التنمية المحلية:

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراستهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم[2].

وقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال، ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع، ثم التنمية الريفية، ثم التنمية الريفية المتكاملة.

حيث عرفت التنمية الريفية بأنها "مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص33.

[2] **المرجع نفسه**، ص12.

المجتمع من زيادة حجم المواد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير.

وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين)، كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار–العاصمة– (سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا).

لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوض، فلم يحضى بالقبول والاحترام لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة للأقاليم، ثم استقر هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات ومنها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي (DATAR) الفرنسية التي أقرت في مخطط 1984–1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.

3– نظريات التنمية المحلية:[1]

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع بين أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة.

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص13.

وقد تميزت مرحلة الستينات بظهور:

1- نظرية أقطاب النمو[1] Les poles de croissance والتي يمثلها كل من "**فرانسوا بيرو**" **François Piro**، "**بودفيل**"**Boudiveel** ، "**هيرشمان**" **Hirchman** وغيرهم.

لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف.

تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو :" بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من امناطق القريبة.

كما يعرف فيليب أيدلو هذه النظرية بأنها " نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة....، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات"[2].

ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثمة سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل.

2- النظرية الثانية عن التنمية المحلية هي نظرية القاعدة الاقتصادية: LA BASE ECONOMIQUE.

هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص14

[2] **المرجع نفسه**، ص13.

بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول كلود لكور:"النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير(إشباع) مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو."[1]

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

1- النشاطات القاعدية: هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل (قطاع السياحة.....).

2- النشاطات الداخلية: هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

النظرية الثالثة هي نظرية التنمية من تحت Théorie du développement par le bas

هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بعد تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة (البترول،...) وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئة ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص14.

حيث يقول جون **لويس قويقو Lowis Gowigo** حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنها "تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية."[1]

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي:

1- الجانب الثقافي: الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.

2- الجانب الاقتصادي: والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبنائها.

النظرية الرابعة هي نظرية المقاطعة الصناعية DISTRICT INDUSTRIEL

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها **ألفريد مارشال Alfreed Marchel**(1890) الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية).

هذه الأفكار طورها الاقتصادي الإيطالي **بيكاتيني Pikatini** (1979) خصوصا على مستوى إيطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي.

تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى:

- تخفيض تكلفة النقل سواء كان عند الشراء أو عند البيع.

الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.

- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص15

إن مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في:

- تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات PME متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الآلات، الخياطة، الطرز،...).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس وزوجاتهم ستتاح لهم الفرصة للتكلم والتقارب وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين.

النظرية الخامسة هي نظرية الوسط المجدد LE MILIEU INNOVATEUR

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد(GREMI) والتي يرأسها "**فيليب أيدلو"Filip Aydlo** ، والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول **دينيس مايلات" Diniz Maylat** إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة".[1]

[1] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص16.

وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.

بعد هذا العرض الوجيز لأهم نظريات التنمية المحلية نقدم في الفقرة القادمة مجموعة من التعاريف التي تبحث في هذا المفهوم.

تعريف التنمية المحلية ومجالاتها:

1- تعريف التنمية المحلية:

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وكما أوضحنا ذلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب، يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... الخ، بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أن الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية[1].

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية

[1] أحمد رشيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص ص 11-12.

الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[1]

وفقا لهذا التعريف، يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية، أما عنصر العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.

وعرفها **قزافيه قريفي** (**Xavier Griffé**) "بأنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم.

وبالنظر إلى هذا التعريف فهو يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض استغلال إمكانياته وموارده.

كما يرى الدكتور أحمد رشيد بأن "التنمية المحلية هي دور سياسات والبرامج التي تتم وفق وجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول".[2]

وبالنظر إلى التعريف الذي يعتبر أن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي دون سواه، كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن

[1] أحمد رشيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية، مرجع سابق**، ص13.

[2] **المرجع نفسه**، ص16.

كانت تبدو اقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاقتصادية هو حتمي وضروري، ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط، ذلك أنه لا بد وأن يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية، تتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حجرة عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة.

ويرى الأستاذ **أرثر دونهام** (**Arthur Dunham**) بأن "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية".[1]

من خلال هذا التعريف، يبين لنا الأستاذ "آرثر دونهام" بأن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة احتياجات الأفراد، كما يفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماهيرية، وذلك بغرض إنجاز مشاريع التنمية المحلية، وأيضا ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك الجماعات المحلية مثل دعمها بالمعدات والأجهزة، وكذا بالأموال التي لها دور في عملية دعم التمويل المحلي.

كما عرفها الأستاذ "**ويفر**" **Wiver** كالآتي: "التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في: ثقافة المنطقة، السلطة السياسية والموارد الاقتصادية".[2]

[1] مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستيراتيجياتها**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1987، ص132.

[2] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص19.

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية، الاقتصادية، والسياسية.....الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة.

وفي إطار مفهوم التنمية المحلية يرى الدكتور فاروق زكي بأن "التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".[1]

بالنسبة لهذا التعريف فإنه يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها انطلاقا من الحكم على التنمية قد تؤدي إلى الفشل إذا ما تمت على عناصر بشرية لا تنتمي إلى ذلك الإقليم المعني، الأمر الذي لا يسمح بخلق إطارات بشرية محركة للنشاط التنموي المحلي ذلك أن إصلاح وتطوير الجماعات المحلية في جوهرها لن تكون إلا بالاعتماد على طاقاتها الذاتية المتمثلة في الأفراد الذين يقطنون على مستوى إقليمها.

وقد عرفتها الأمم المتحدة ب" التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر المستطاع".[2]

[1] مصطفى الجندي، **مرجع سابق**، ص49.

[2] ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، السعودية، ص50.

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي، وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة.

من خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها من التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تم ذكره مسبقا كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قرابتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود ذلك الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه إن أخذت هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي.

2/ مجالات التنمية المحلية:

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- التنمية الاقتصادية:

على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن "التنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المائية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي".[1]

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي.

ب- التنمية الاجتماعية:

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به و "بالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث "لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.[2]

[1] مختار حمزة وآخرون، **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،1994، ص377.

[2] خنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص21.

ج- التنمية السياسية:

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية مثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة، وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية ... الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

د- التنمية الإدارية:

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.[1]

[1] حنيفر خيضر، **مرجع سابق**، ص22.

المبحث الثاني: واقع برامج التنمية المحلية في ولاية جيجل

المطلب الأول: التخطيط الإقليمي والبرامج التنموية في إطار التنمية المحلية

أولا: التخطيط الإقليمي

إن قضايا التنمية المحلية ترتبط أساسا بعمليات التغيير المخطط على المستوى المحلي، على اعتبار أن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية، ولذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط ومعناه وأهدافه وأساليبه، فضلا عن العوامل الاقتصادية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الخطة أو تنفيذها.

وعموما يعرف التخطيط بأنه مجموعة من البرامج والخطط التي توضع من أجل تحقيق أهداف معينة، كما يعد مجالا لعملية تربوية يعد فيها أفراد المجتمعات المحلية للعمل بأنفسهم والمساهمة في إدارة شؤونهم العامة، والتخطيط لا يجرى في فراغ اجتماعي، إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للموارد يتم إدماجها في عملية إنتاجية، وإنما يجب أن يكون التخطيط اندفاعيا لتحقيق تنمية جماعية يشترك فيها الناس والموارد باستمرار.

ولكي يكون التخطيط للتنمية المحلية سليما لا بد أن يقوم على مجموعة من الأسس وهي[1]:

- أن يكون التخطيط واقعيا وعلى أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.

- أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

- أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

[1] مصطفى الجندي، **المرجع في الإدارة المحلية المقارنة الإسكندرية**، منشأة المعارف، مصر، 1971، ص ص 60-61.

كما يجب أن نشير إلى أن التخطيط المحلي يجب أن يكون جزء من التخطيط الوطني الذي يعد على مستوى المركز ويشمل كافة الأقاليم ويهتم بكافة القطاعات والأنشطة المختلفة، لكن أهمية التخطيط المحلي تكمن في كون التخطيط لا يمكن أن يحقق النجاح بالشكل المطلوب إلا إذا كان نابعا من البيئة المحلية، أضف إلى ذلك أن التخطيط المحلي يتميز عن التخطيط القومي وهذا لعدة اعتبارات لعل أهمها[1]:

– صعوبة التخطيط على المستوى القومي لمعالجة مسائل ومشاكل معينة يتميز بها إقليم معين أو وحدة من الوحدات الادارية المحلية، ذلك أنن التخطيط على المستوى الإقليمي أو المحلي يعالج مشاكل التنمية المحلية لكل المواطنين المحليين في حياتهم وفي نطاق مجتمعاتهم المحلية.

– مراعاة التخطيط لظروف واحتياجات كل إقليم من أقاليم الدولة من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعمل على النمو المتكافئ لهذه الأقاليم، وذلك بالنهوض بالأقاليم المختلفة حتى لا تكون عقبة في سبيل التنمية القومية.

– تنظيم أداء برامج التنمية المحلية وتنفيذها في جميع المستويات.

– التنسيق بين الخدمات المطلوبة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية، حيث أن التنسيق هو العامل الحاسم الذي يسهل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها هذه البرامج في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة.

- تحقيق تطوير سريع في المجتمعات المحلية ورفع مستويات معيشة المواطنين للمجلس، فالارتباط بخطة معينة محدودة بوقت معين من شأنه تحديد أدوار المسؤولين عن التنفيذ والتمويل، الأمر الذي يشجع كل القوى المعنية على تحقيق أهداف الخطة.

[1] مصطفى الجندي، **مرجع سابق**، ص62.

– المساهمة في تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية التي تتطلبها عملية التنمية المحلية مثل: القوى البشرية والموارد الطبيعية المختلفة، وكذا جهود المؤسسات الحكومية والأهلية.

ومع كل هذه الاعتبارات التي تميز التخطيط المحلي، لا بد أن نشير إلى أن هذا الأخير يجب أن يتوافق مع التخطيط الوطني الذي يعتبره ضرورة لازمة وبدونه يكون التخطيط المحلي لا قيمة له، كما أن التخطيط الوطني يجب أن يضمن التنسيق والتكامل بين مختلف الأقاليم وهذا برسم خريطة واضحة المعالم للمناطق الإقليمية طبقا للموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية المطلوبة لكل إقليم.

وعموما فإن التخطيط سواء كان على المستوى الوطني أو المحلي يستلزم أمورا هامة لا بد من توافرها كي تكتمل عملية التخطيط بكفاءة ونجاح، وتتمثل هذه الأمور في:[1]

– القيام بحصر شامل لجميع أنواع المتطلبات المحلية المباشرة وغير المباشرة والتي تتطلب توفيرها للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع المحلي.

– تحديد أولويات الخطة ومستوياتها التي يجب أن تستهدف الوصول إليها لكل نوع من أنواع الخدمات المتعددة كالتعليم، الصحة، السكن، والمياه... الخ.

– القيام بحصر الخدمات الحالية ومدى توافرها وتوزيعها على المناطق المختلفة للأقاليم.

– تحديد الزيادة اللازمة في كل أنواع الخدمات للوصول إلى المستوى المطلوب مع مراعاة عدالة توزيع الخدمات بين أفراد سكان الأقاليم.

– إعداد الفنيين والبرامج والنظم الإدارية اللازمة لعمليات الإنشاءات للتجهيزات العمرانية.

– الارتقاء بمستوى الخدمات الحالية والمحلية حتى تصل إلى أقصى كفاءة لها بأقل النفقات.

[1] مصطفى الجندي، **مرجع سابق**، ص63.

– القيام بالتنسيق الكامل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني حتى يتحقق التوازن بين الحاجيات والإمكانيات على المدى الطويل.

– تطابق البرامج والأهداف وفقا لحاجات الأفراد وتماشيها مع التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي تستهدفه الدولة.

وختاما نقول أن نجاح عملية التخطيط المحلي يرتبط ارتباطا كبيرا بدرجة مساهمة الأهالي المحليين فيه، كما يرتبط بالقيادات المحلية وبالأشخاص المحليين الذين يتولون أمره، وأيضا الذين يوكل إليهم أمر تنفيذ خططه، وعلى المهارات الفنية وقدرة التصرف والابتكار التي تتوفر فيهم.

كما يجب أن يراعي التخطيط المحلي الظروف الاجتماعية والتراث الثقافي والحضاري لكل إقليم.

ثانيا: البرامج التنموية في إطار التنمية المحلية

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها لا سيما في مجال خلق مناصب الشغل على المستوى المحلي هو تسمية تتماشى حسب طبيعة البرامج والجهة الموجهة إليها.

تعد البرامج التنموية برامج وطنية تخضع لمخطط الوطني لتنمية وبالتالي فإن مصدر التمويل هو ميزانية الدولة حيث تستفيد منها الجماعات المحلية [1].

ويظهر ذلك من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي وكذلك البرامج الخاصة لتنظيم مناطق الجنوب والهضاب العليا إضافة إلى برامج دعم التجديد الريفي.

[1] شويخ بن عتمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**(دراسة حالة البلدية)، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص132.

1- برامج الإنعاش الاقتصادي:

يتمحور برنامج الانتعاش الاقتصادي حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية للفلاحين، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية في القطاعات التي تشملها برامج الانتعاش الاقتصادي نجد الفلاحة والصيد والموارد المائية وكذا التنمية المحلية والتشغيل والجماعة الاجتماعية وتعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي وتنمية الموارد البشرية.

1/1: الفلاحة:

تتدرج هذه البرامج من إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحة وتقديم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري من طرف الدولة لاحتواء هذا البرنامج بهدف تكثيف الإنتاج الفلاحي وترقية التربية الحيوانية وكذا المنتجات الزراعية والتكفل بظاهرة الجفاف التصحر وحماية التنظيم البيئي الرعوي وحماية ديون الفلاحين.

2/1: التنمية المحلية:

خصصت الدولة مبلغ 10 مليار دينار جزائري من أجل ترقية قطاع الصيد وتربية المائيات.

3/1: التنمية المحلية:

خصصت الدولة مبلغ ما يقارب 115 مليار دينار، بهدف تحقيق محلية تستجيب لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي من خلال إنجاز مشاريع البنى التحتية.

4/1: التشغيل والحماية الاجتماعية:

خصصت لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب16 مليار دينار جزائري حيت سمح بتجهيز مناصب شغل دائمة وحافلات نقل مدرسي للبلديات المحرومة.

5/1: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:

وذلك من خلال إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات من أجل التهيئة العمرانية لذلك خصص مبلغ يفوق 210 مليار دينار[1] .

6/1: تنمية الموارد البشرية:

خصص لقطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة 90 مليار دينار جزائري من أجل ترقية هذه القطاعات [2].

من أجل تغطية النقائص المسجلة في هذا البرنامج، فقد حاولت الحكومة استدراك ذلك من برنامج مكمل لسابقه يتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو (...) الذي يهدف إلى دعم المكتسبات السابقة وإعطاء دعم لتنمية المحلية على الخصوص، ويتم هذا بواسطة مشاريع مسجلة في مختلف برامج التجهيز العمومي لدولة تمتد على 5 سنوات بغلاف مالي يقدر ب9533 مليار دينار جزائري [3].

[1] قانون رقم16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر2016، المتضمن قانون المالية لسنة2017 خ،ر،ج، ج، عدد 77الصادر بتاريخ 29 ديسمبر، 2016.

[2] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر(واقع وتحديات)**،مجلة البحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، عدد 16، السنة 2016، ص ص299، 311.

[3] الجودي ماطوري، **نفس المرجع** ، ص311.

كما جاء البرنامج الخماسي (2010-2015) الذي كان يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة لهذا البرنامج لتدعيم وتنشيط المنشأة القاعدية التي أنجزت في البرامج السابقة واستعمالها من أجل خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد وقد شمل هذا البرنامج على شقين، الأول يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى التي كانت في طور الإنجاز أو كانت عالقة حيث ارتكز على الإصلاح وتطوير السكك الحديدية وتعبيد الطرقات وتزويد بشبكة المياه الصالحة والشق الثاني يسعى إلى إطلاق مشاريع جديدة تهدف إلى تحسين الأداء وتنافسه الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد.

2- البرامج الخاصة:

إن البرامج التكميلية لتنمية كل مناطق الجنوب والهضاب العليا لمجموعة من الاستثمارات العمومية الإضافية التي استفاد منها سكان هذه المناطق والتي تهدف إلى تدارك النقائص الكبيرة التي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الولايات مراعيتا في ذلك الخصوصيات الجغرافية والمناخية لها في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنمويةعلى مختلف أنحاء الوطن[1].

3- برنامج دعم التجديد الريفي:

الممتد من 2007-2013 لإقامة دعائم سياسية واقتصادية قوية لتأطير وتثمين المنتجات المحلية وحماية الموارد الطبيعية بصيغة إعادة رسم معالم الوسط الريفي بالإضافة الى هذا البرامج التنموية فقد تم الاعتماد على صناديق خاصة لتمويل مجال التجهيز المحلي والهدف منها تحقيق التوازن الداخلي قصد التكفل بخصوصيات كل إقليم.

[1] باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011، ص70.

تعتبر وسائل أساسية في تنفيذ السياسات العمومية خصوصا تلك التي لها علاقة بالتنمية المحلية وتتميز بالبساطة في تقديم خدماتها والانتشار المحلي عبر وكالات محلية مما يجعل منها ركيزة أساسية في نجاح أي تنمية محلية.

ومن بين أهم هذه الصناديق نذكر : الصندوق الوطني للتنمية والتنظيم الفلاحي، الصندوق الوطني لتشغيل الشباب، صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي، صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والإستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية، كما أنها وسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية وهذا بهدف الوصول إلى تنمية شاملة ومتوازنة، إلا أنه توجد معوقات تحول دون ذلك بما فيها المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية ومن بين هذه المعوقات نجد:

أ-المعوقات

1- العراقيل الاقتصادية:

- قلة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي ومحدوديتها وتفاوتها من منطقة لأخرى.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير.
- النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان.
- اختلال التوازن بين الموارد والنفقات وعدم كفاية الموارد المالية الموجهة للمستوى المحلي[1].

[1] باشوش حميد، **مرجع سابق**، ص83.

2- العراقيل الاجتماعية:

من أشد العراقيل فتكا بالتنمية المحلية نجد مشكل الفقر الذي هو أساس الكثير من العطلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.

- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.
- الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية، ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- تأخر البيئة الاجتماعية والمتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين بمعنى نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

3- العراقيل السياسية:

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم باستغلال نقاط قوة المحليات.
- غياب اللامركزية مما يعود سلبيا على القاعدة الشخصية وكذا صعوبة ترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس بالتركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.
- غياب الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

4- العراقيل الإدارية:

- سوء تسيير الموارد البشرية ونقص الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية.
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين[1].
- عدم تجسيد اللامركزية والديمقراطية المحلية فعليا فهي مرتبطة دائما بالقدرة على التمويل الذاتي، فالتي لا تملك تمويلا ذاتيا لمشاريعها تبقى تابعة للمركز.

[1] باشوش حميد، **مرجع سابق**، ص84.

– النقص النوعي وهو الافتقار إلى موظفين مؤهلين ولهذا فإن التكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.

ب– برامج استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر:

1– الإصلاحات المالية: ومن أهمها:

– تجديد الجباية المحلية، إصلاح مداخيل الأملاك، إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية...الخ.

1/1– تجديد الجباية:

تمثل الجباية الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية مما يستوجب إعادة الاعتبار لموارد الجباية المحلية، وهذا التجديد عن طريق إشراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة عن طريق إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها ونسبها وكيفية تغطيتها.

2/1– إصلاح مداخيل الأملاك:

لأن الجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية ومنقولة معتبرة يمثل استعمالها مصدرا مهما يجب تنميته والرفع من مردوده.

3/1– إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

وذلك بتحويل هذا الصندوق إلى بورصة الجماعات المحلية يتم في هذه البورصة تداول القيم العقارية الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وتهدف هذه البورصة إلى:

– توجيه الادخار المحلي لتوجيه التجهيزات واستثمارات الجماعات المحلية لاستجابة أمثل للتنمية المحلية.

– السماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها.

أما بالنسبة لموضوع عمليات بورصة الجماعات المحلية يتمثل في:[1]

– **الأسهم:** وهي قيم بعوائد متغيرة تجعل صاحبها وكيلا في المرافق العمومية أو مالكا في حالة الشركات المختلطة.

– **السندات:** وهي قيم بفوائد ثابتة تمثل ديونا على الجماعات المحلية تعطي الحق في الحصول على نسبة فائدة محددة مسبقا في عقد الإصدار.

– ديمقراطية الإدارة المحلية: وهذا لرفع معدلات التنمية القومية من خلال تحسين معدلات التنمية المحلية في المجتمع المحلي وذلك من خلال:

– العدالة في توزيع الخدمات وكذا التمويل.

– ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية.

– تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وفي جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية وبالتالي الارتقاء بمعدلات التنمية القومية.

– الإشراف على وضع استراتيجيات لمعالجة موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية.

– تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

– تسيير النفايات الحضرية والحفاظ على البيئة.

– المشاركة الشعبية: وهي جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحداتهم المحلية وذلك بالعمل على ترشيد النفقات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات واستراتيجيات.

– الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة.

[1] غربي محمد، **مرجع سابق**، ص9.

المطلب الثاني: المخططات التنموية في ولاية جيجل

أولا: المخطط التنموي البلدي: (PCD): حسب المادة 06 من القانون البلدي 80/90 فإنه يتوجب على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وقد أنشأ هذا المخطط بموجب المرسوم التنفيذي رقم 136/73 المؤرخ في 1973/08/09، وهو يتضمن مشاريع وبرامج تخص البلدية في المجال الفلاحي والقاعدي والتجهيزات الضرورية للمواطنين.

غير أنه يوضع باسم الوالي الذي يمكنه رفض بعض المشاريع التي وضعتها البلدية في إطار ممارسة الرقابة على نشاط البلدية[1].

فالبلدية تتكفل بإعداد برامجها ومخططاتها التنموية سواء كانت القصيرة، المتوسطة أو طويلة المدى، وتسهر على تنفيذها في إطار الصلاحيات المخولة لها، وهذا بهدف تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين والنهوض بالتنمية المحلية، فالمخطط البلدي للتنمية يمس عادة قطاعات مرتبطة بحياة المواطنين اليومية كالصحة، التعليم، النقل، المياه والتطهير، ويتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه.

ثانيا: المخطط القطاعي للتنمية (PSD): وهو مخطط ذو طابع تنموي يشمل كل استثمارات الولاية، يتم إعداد هذا المخطط من طرف المديريات التنفيذية للولاية بإشراف والي الولاية وهذا من خلال العمل على تجهيز التجمعات السكانية بالخدمات الضرورية قصد تحسين ظروف معيشة وحياة المواطنين.

وعليه يسهر كل من والي الولاية، رئيس المجلس الشعبي الولائي، أعضاء المجلس الشعبي الولائي المنتخبين على إعداد البرامج التنموية القطاعية في الولاية المعنية، وهذا بالتنسيق مع مختلف القطاعات والهيئات.

---

[1] محمد الطاهر عزيز: **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

خلاصة الفصل:

لتحقيق التنمية المحلية لابد من توفير الوسائل المادية والبشرية وأن تكون نابعة من واقع المجتمع، وقائمة على الاعتماد الذاتي وأن تكون شاملة ومتكاملة وهذا ما تسعى إليه سياسة التكوين المهني وذلك بتطوير العنصر البشري وجعله عنصرا مؤهلا وقادرا على القيام بالمشاركة الفعالة في التقدم على المستوى المحلي ووصولا إلى المستوى الوطني.

الفصل الثالث: دراسة حالة بمديرية التكوين والتعليم المهنيين –جيجل–

تمهيد

إن نجاح عملية التنمية يرتبط بشكل رئيسي بالاستخدام الأحسن للموارد المتاحة وتطوير السياسات لتتماشى مع متطلبات واحتياجات التنمية المحلية، وهذا لا يتأتى إلا بكفاءة الأفراد وفاعلية أدائهم وهذا ما تسعى إليه سياسة التكوين المهني بتوفير مخرجات من اليد العاملة المؤهلة.

المبحث الأول: تقديم عام حول محل الدراسة

المطلب الأول: التعريف بالمديرية

تعد مديرية التكوين والتعليم المهنيين إدارة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين وتتمثل مهام المديرية الولائية في الوصاية على مؤسسات التكوين المتواجدة ضمن اختصاص إقليمها الجغرافي وعددها 19 مؤسسة، وقد أنشأت بموجب مرسوم تنفيذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مديريات التكوين الولائية وعملها، وتعد مديرية التكوين والتعليم المهنيين إحدى المديريات المنبثقة عن التقسيم الإداري لعام 1990 بعد أن كانت عبارة عن مصلحة تابعة لقسم استثمار الموارد البشرية وذلك بموجب المرسوم رقم 14-98 المؤرخ في 04 مارس 2014المحدد لقواعد تنظيم مديريات التكوين والتعليم المهنيين في الولاية وسيرها والذي بموجبه أصبحت المديرية تتشكل من أربعة (04) مصالح هي :

1- مصلحة إدارة الوسائل والمنازعات.

2- مصلحة متابعة التكوين والتعليم المهنيين.

3- مصلحة التمهين.

4- مصلحة متابعة مشاريع الاستثمارات وتسيير الممتلكات ومنظومات الإعلام .

ويدير مديرية التكوين والتعليم المهنيين مدير ولائي يعين بموجب مرسوم رئاسي لإدارة هذه الأخيرة كما هو الحال في كامل ولايات الوطن.

تقديم القطاع:

يشمل قطاع التكوين و التعليم المهنيين تسعة عشرة (19) مؤسسة تكوينية تتمثل فيما يلي:

- معهد (01) وطني متخصص في التكوين المهني .

- سبعة عشر (17) مركزا للتكوين المهني و التمهين وملحقة (01) للتكوين المهني.

- **دور مديرية التكوين و التعليم المهنيين:**

- تسهر على تطبيق التشريع والتنظيم في جميع مؤسسات التكوين سواء من ناحية التكفل أو مستوى تكوين وتأهيل الشباب.
- تتابع و تقوم بتنفيذ البرامج المقررة في ميدان التكوين و تحسين مستوى أساتذة المراكز حسب التخصص.
- تسهر على توفير المتخصصات المطلوبة في سوق الشغل وذلك لترقية الاقتصاد الوطني.
- تسهر على التوزيع المتوازن للهياكل و التجهيزات البيداغوجية والمحافظة على حسن استغلالها دون المساس بالصلاحيات المخولة قانونيا لمديري مؤسسات التكوين.
- التشجيع على التنظيم والمشاركة في مختلف معارض المهن والحرف كأولمبياد التكوين المهني لإعطاء الشباب فرصة للاحتكاك مع أصحاب الخبرة المهنية لتطوير ورفع القدرات المهنية والفنية.
- تشرف وتسهر على السير الحسن للمسابقات والامتحانات المهنية.
- تسهر على وضع دليل التربص يشمل كل المعلومات حول التخصصات المتوفرة في كل دخول مهني عبر كامل مؤسسات التكوين المهني، موجه لمختلف الشرائح الاجتماعية والمستويات الدراسية (ابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي)، (دون مستوى)، بما فيها المرأة الماكثة بالبيت.

وعليه نقول أن قطاع التكوين و التعليم المهنيين له دور اقتصادي واجتماعي و مهني.

المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية التكوين والتعليم المهنيين

الشكل رقم 01: التنظيم الإداري والهيكلي لمديرية التكوين والتعليم المهنيين[1]

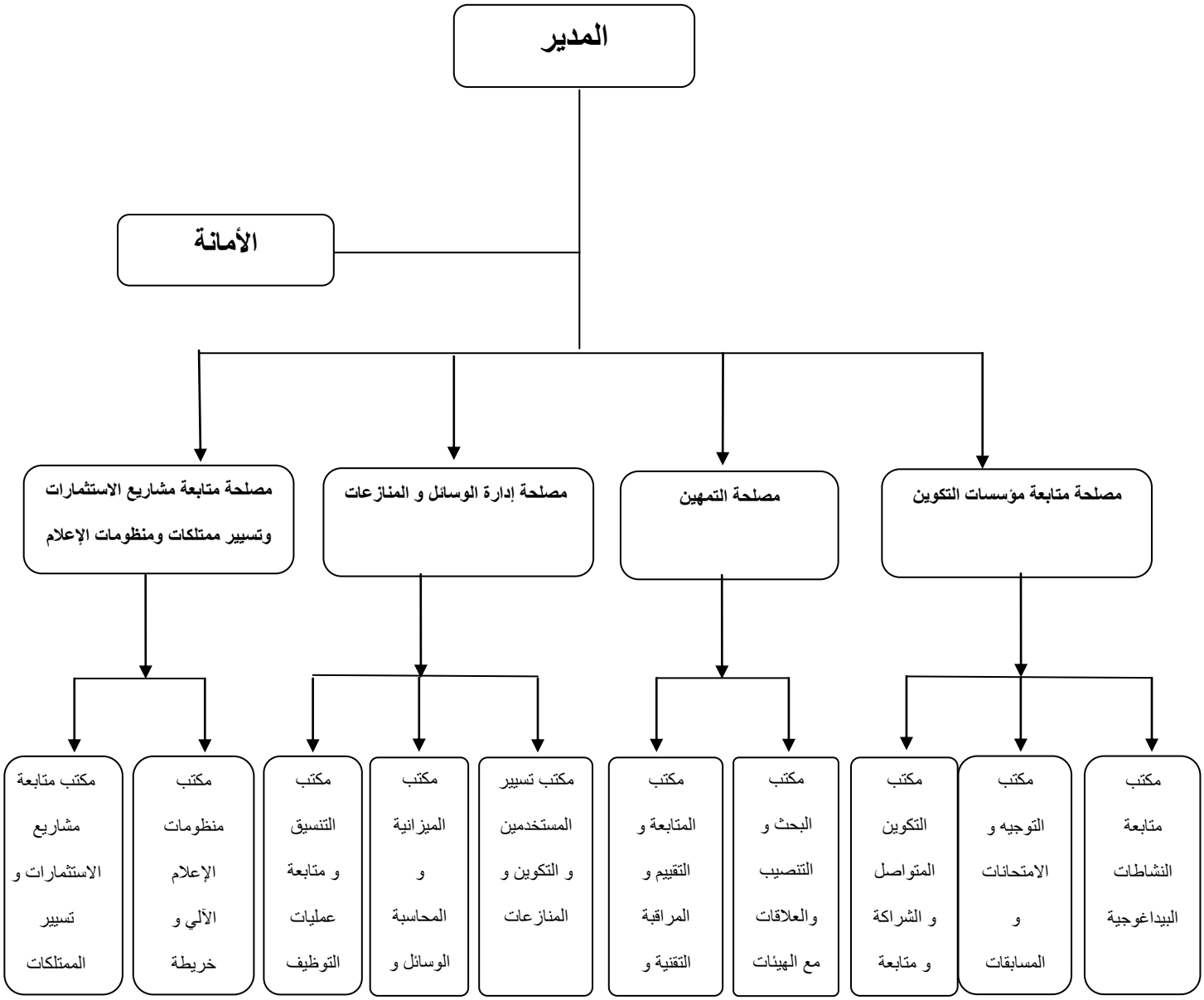

المصدر: المؤسسة محل التربص

[1] المرسوم رقم 14-98 المؤرخ في 04 مارس 2014المحدد لقواعد تنظيم مديريات التكوين والتعليم المهنيين في الولاية وسيرها.

المطلب الثالث: هيئات المديرية

مصالح مديرية التكوين والتعليم المهنيين:

1) **مصلحة التمهين:** والتي تتكون من مكتبين (02)هما:

- مكتب البحث والتنصيب والعلاقات مع الهيئات المستخدمة وشركاء التمهين.
- مكتب المتابعة والتقييم والمراقبة التقنية والبيداغوجية.

2) **مصلحة متابعة التكوين والتعليم المهنيين:** وتتكون من ثلاثة (03) مكاتب هم على التوالي هي:

- مكتب التوجيه والامتحانات والمسابقات وتسيير الشهادات.
- مكتب متابعة النشاطات البيداغوجية للتكوين والتعليم المهنيين.
- مكتب التكوين المتواصل والشراكة ومتابعة المؤسسات الخاصة.

3) **مصلحة متابعة مشاريع الاستثمارات وتسيير الممتلكات ومنظومات الإعلام:**

والتي تتكون من مكتبين (02) هما على التوالي:

- مكتب منظومات الإعلام وخريطة التكوين والإحصاءات.
- مكتب متابعة مشاريع الاستثمارات وتسيير الممتلكات.

4) **مصلحة إدارة الوسائل والمنازعات:** وتتكون من ثلاثة (03) مكاتب هم:

- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين والمنازعات.
- مكتب الميزانية والمحاسبة و الوسائل العامة وأرشيف.
- مكتب التنسيق ومتابعة عمليات التوظيف وتسيير المكونين .

❖ **صلاحيات ومهام مصلحة إدارة الوسائل والمنازعات :**

تعريف بمصلحة إدارة الوسائل والمنازعات :

تعتبر من أهم وأكبر المصالح في هيكلة مديرية التكوين والتعليم المهنيين تبعا لطبيعة المهام المنوطة بها و المتمثلة أساسا في تسيير الوسائل البشرية والمادية المنقولة وغير المنقولة منها.

يشرف على تسييرها رئيس مصلحة يعين بقرار وفقا بالمرسوم التنفيذي 16-225 المؤرخ في 22 أوت 2016 يحدد قائمة المناصب العليا في المصالح الخارجية لوزارة التكوين والتعليم المهنيين وشروط الالتحاق بهذه المناصب و كذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها .

مهام مصلحة إدارة الوسائل و المنازعات: يتكفل بما يلي:

- ❖ تحديد سياسة تنمية وتثمين الموارد البشرية.
- ❖ تطبيق النصوص المتعلقة بالقوانين الأساسية لمستخدمي قطاع التكوين والتعليم المهنيين.
- ❖ متابعة تسيير الموارد البشرية وتقييمها الترقية في الدرجة – الترقية في السلم – صرف الأجر الشهري.
- ❖ تسيير بطاقات جميع المستخدمين (الأساتذة، المتعاقدين، الإداريين، عقود التشغيل، إدماج حاملي الشهادات، الشبكة الاجتماعية).
- ❖ المشاركة في تقييم حاجيات المديرية ومؤسسات التكوين من الموارد البشرية والوسائل المادية.
- ❖ إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالتسيير لمديرية التكوين والتعليم المهنيين ومراقبة ميزانية التسيير لمؤسسات التكوين.
- ❖ إعداد المخططات السنوية للموارد البشرية بالتعاون مع مفتشية الوظيفة العمومية.
- ❖ تسيير حظيرة السيارات لقطاع التكوين المهني.
- ❖ تمثيل المديرية من الناحية القانونية في النزاعات.
- ❖ متابعة إجراءات المسابقات الوظيفية في مختلف مؤسسات التكوين.
- ❖ لعب دور الوساطة بين مؤسسات التكوين والوزارة الوصية.

1- مكتب تنسيق ومتابعة عمليات التوظيف وتسيير المكونين:

يعنى هذا المكتب بمتابعة المسار الوظيفي للأساتذة بمراكز التكوين المهني ومتابعة عملية توظيف المكونين على مستوى مؤسسات التكوين وكذا السهر على حسن التسيير الجيد للأساتذة مع إعداد البرنامج السنوي لتحسين المستوى بصفة دورية وتجديد المعلومات.

2-مكتب محاسبة التسيير:

يكلف أعضاء المحاسبة بمسك الوثائق المحاسبية، وتبعا لإعداد توقعات الميزانية واستلامها من طرف الوزارة الوصية، على شكل سند تفوض يتضمن المبالغ المخصصة في كل فصل، يتولون تقسيم الفصول إلى أقسام حسب حاجيات المديرية ثم يقومون باستغلال المعطيات المذكورة في مدونة تكون قاعدة لإنجاز كشوف الالتزام بالنفقات، حفظ وتصنيف المستندات المرتبة بتسيير الميزانية، زيادة على المهام المسندة لهم تحضير مختلف العمليات المتعلقة بالميزانية والمحاسبة وتسجيلها مسك الدفاتر المحاسبية وتقديم الكشوف الإجمالية الدورية طبقا للتشريع المعمول به، مع التدقيق ومتابعتها ومراقبتها من طرف المالي وأمين خزينة الولاية ويتولون بهذه الصفة .

3-أمانة المصلحة:

هي ذلك الجهاز من العاملين المنظم لمكتبات الإدارة الصادرة منها والواردة إليها ويعتبر الموظف المكلف بالأمانة بمثابة الساعد الأيمن الذي يقوم بمساعدة رئيسه في حفظ أسراره وترتيب أعماله وتسجيل معلوماته وتنظيم وقته بشكل دقيق بسهولة.

4- مكتب تسيير المستخدمين و التكوين والمنازعات:

يعتبر اللبنة الأساسية داخل المصلحة بحيث يقوم بالسهر على تسيير الحياة الوظيفية للمستخدمين من بداية التعيين إلى الخروج على التقاعد بالإضافة إلى تمثيل المؤسسة في النزاعات و القضايا.

5- مهام مكتب تسيير المستخدمين و التكوين و المنازعات:

- إعداد ومتابعة تنفيذ مخطط تسيير البشرية و تقييمه.
- ضبط وإعداد وتقييم مخطط التكوين لمستخدمي المديرية و المؤسسات.
- إعداد الحصيلة السنوية للشغل.

- ضمان حسن التسيير الإداري للمستخدمين ومتابعة مواظبة الموظفين الإداريين والعمال.

- مسك ملف اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء (سجل المداولات، المحاضر، الملفات).

- مسك وحفظ النشرة الرسمية للقرارات الإدارية.

- السهر على حسن تنظيم الامتحانات المهنية ومسابقات التوظيف بالمديرية (مقررات فتح المسابقة إعلانات محاضر اللجان التقنية، محاضر النجاح النهائي).

- تحضير التقييم السنوي للموظفين.

- ضمان حسن تطبيق الإجراءات التأديبية على الموظفين وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها.

- السهر على متابعة وتحسين مختلف الوضعيات الإدارية للموظفين (انتداب، إحالة استيداع، عطل مرضية. عطل استثنائية، تقاعد، الخدمة الوطنية، النقل...الخ).

- السهر على ضمان التسوية الإدارية للموظفين (ترسيم، ترقية...الخ).

- إعداد القوائم الاسمية للموظفين ، وتحيينها دوريا.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المطلب الأول: تفريغ وتحليل البيانات

الجدول رقم (01): جدول توضيحي لوسائل وتجهيزات التكوين المهني بجيجل

2017	2018
عدد مؤسسات التكوين المهني 19	19
قدرة الاستيعاب 4675	4675
الإيواء 1600 ذكور و 2340 إناث	1600 ذكور و 2340 إناث

المصدر: الأمانة العامة، الحصيلة السنوية لمصالح الدولة على مستوى الولاية المقدمة خلال الدولة العادية الأولى لسنة 2018.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن قطاع التكوين المهني لولاية جيجل قد وفر وسائل وتجهيزات كبيرة لمؤسساته وذلك لتسهيل الجانب التكويني للمتربصين، بحيث يقدر عدد مؤسسات التكوين المهني ب 19 مؤسسة تكوينية ومعهد وطني واحد موزعين على مختلف أقاليم الولاية وهذا ما يمنح فرصة الحصول على التكوين في مختلف البلديات. كما تبلغ قدرة الإستيعاب ب 4675 بين سنتي 2017-2018 هذا يشير إلى الثبات في توفير الإمكانيات والتجهيزات. أما فيما يخص الإيواء فيقدر عدد الذكور ب 1600 والإناث ب 2340، وذلك لتسهيل العملية التكوينية للمتربصين.

الجدول رقم (02): جدول توضيحي للجانب البيداغوجي لمؤسسات التكوين

2017	2018
عدد التخصصات 124	147
المتخرجين 7890	9678

المصدر: الأمانة العامة، الحصيلة السنوية لمصالح الدولة على مستوى الولاية المقدمة خلال الدولة العادية الأولى لسنة 2018.

من خلال تحليل الجدول رقم (02) نلاحظ أن عدد التخصصات قد عرفت زيادة بين السنتين 2017-2018. بحيث تقدر هذه الزيادة ب 27 تخصص جديد وأغلبها تندرج ضمن مواكبة قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعة بجيجل. وهذا لتلبية احتياجات السوق وتقديم دعم للتنمية المحلية وتوفير يد عاملة مؤهلة محليا.

كما نلاحظ زيادة في عدد المتخرجين تقدر ب 14.69%، وهذا يؤكد وجود إرادة قوية من طرف الإدارة المعنية وكذا المتكونين أو المتربصين.

الجدول رقم (03): جدول توضيحي للمتخرجين حسب الشعب المهنية

الشعبة	2017	2018	الفارق
البناء والأشغال العمومية	1517	1138	-440
تقنيات الإدارة والتسيير	724	603	-121
الإنشاءات الميكانيكية والصناعات الحديدية	35	32	-3
الفندقة والسياحة	541	573	+32
الحرف التقليدية	113	132	+19
صناعة الأغذية الزراعية	08	22	+14

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) تراجع بعض الشعب المهنية وتطور شعب مهنية أخرى، وهذا راجع أولا إلى حالة التقشف التي تعيشها البلاد مما انعكس سلبا على مشاريع وإنجازات قطاع الأشغال العمومية وكذا التهيئة العمرانية، وهي تندمج ضمن انجازات البنية التحتية وتحقيق التنمية المحلية، كما نلاحظ تراجع في شعب تقنيات الإدارة والتسيير وهذا راجع لغلق وأحيانا قلة مناصب التوظيف في الإدارات العمومية، كما نلاحظ تطور بعض الشعب التي تعتمد على الموارد المحلية المتاحة، ونجد شعب السياحة والفندقة والحرف التقليدية وكذا صناعة الأغذية الزراعية، وهذا بحكم أن ولاية جيجل زراعية وسياحية بامتياز، هذا ما يسمح بفتح آفاق وفرص عمل للشباب في هذه الميادين.

الجدول رقم (04): جدول توضيحي للتأهيلات المختلفة الملبية للحاجيات القطاعية

2017	2018
في مجال الشركة عدد المتكونين 635	2463

المصدر: الأمانة العامة، الحصيلة السنوية لمصالح الدولة على مستوى الولاية المقدمة خلال الدولة العادية الأولى لسنة 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح اتفاقيات الشراكة بين التكوين المهني والقطاعات المختلفة سواء الاقتصادية (القطاع الفلاحي، الصناعي، الصيد البحري، الموارد المائية، البيئة) أو الإدارات العمومية (تكوين عمال القطاع المدرسي، تكوين الأعوان الإداريين والرسكلة وتحسين المستوى) بحيث شهد مجال الشراكة تطور يقدر ب 1810 متكون أي بنسبة 27.18% وهذا تلبية لحاجيات القطاعات لتأهيل العنصر البشري وتطوير قدراتهم.

الجدول رقم (05): جدول توضيحي لاستثمارات التكوين المهني بالولاية

2017	2018
المعهد الوطني بالطاهير تقدم نسبة الإنجاز بنسبة 41%	تقدم نسبة الإنجاز ب 56%
/	فتح معهد التعليم المهني بجيجل لاستغلاله في انتظار استلام التجهيز من الوزارة

المصدر: الأمانة العامة، الحصيلة السنوية لمصالح الدولة على مستوى الولاية المقدمة خلال الدولة العادية الأولى لسنة 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مساعي قطاع التكوين المهني لتطوير مؤسساته وتقريبها من المواطن محليا، وهذا بفتح مؤسسات جديدة وترقية بعض مراكز التكوين المهني إلى معاهد، مثل مركز التكوين المهني بالميلية ومحاولة ترقيته إلى معهد وطني متخصص في الصناعة، وهذا تلبية لاحتياجات المنطقة الصناعية ببلارة.

كما نلاحظ تقدم في سيرورة الإنجازات على مستوى المعهد الوطني بالطاهير وهذا لمواكبة النمو الديمغرافي على مستوى البلديات.

المطلب الثاني: مطابقة سياسة التكوين المهني لبرامج التنمية المحلية بجيجل

1- القطاع الفلاحي: هذا ما جاءت به مدونة التكوين المهني لسنة 2018 في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية في القطاع الفلاحي، وهذا بفتح تخصصات في الفلاحة والتي تقدم في نمط التكوين الحضوري أو عن طريق التمهين وعن بعد، وقد شملت الشعب المهنية للفلاحة كلا من الانتاج الحيواني والإنتاج النباتي منها: زراعة الخضروات، زراعة الأشجار المثمرة، عامل في المشتلة، عامل في زراعة الغابات، تربية الدواجن، تربية النحل.

وكل هذه التخصصات تم فتحها على مستوى مراكز التكوين المهني بجيجل وذلك لتلبية احتياجات التنمية المحلية بالولاية، خصوصا أن ولاية جيجل منطقة فلاحية بامتياز وتمتاز بتربة خصبة.

إضافة إلى فتح تخصصات في صناعة الأغذية الزراعية المتمثلة في مراقبة تعبئة وتغليف منتجات الألبان، إنتاج المواد الدسمة...الخ.

2- القطاع السياحي: وهذا بفتح شعب مهنية في السياحة تستجيب لمتطلبات التنمية المحلية في مجال السياحة بولاية جيجل، وتضم التخصصات التالية: صناعة الحلويات، الطبخ التقليدي، السياحة خيار وكالة الأسفار، مرشد متاحف، مرشد سياحي محلي، وتخصص الفندقة والإطعام خيار/ فن الطاولة والخدمات وفن المطبخ، والطبخ التقليدي وتخصص تسيير الفنادق خيار/ الإقامة والاستقبال، وهذا في اتجاه سياسة التكوين المهني بجيجل لترقية المجال السياحي والموارد المتاحة في هذا الميدان.

3- القطاع البيئي: وذلك بفتح شعب مهن البيئة والمياه، وتضم التخصصات التالية: معالجة النفايات والصرف الصحي، وجمع النفايات الخاصة، وكلها تخصصات لدعم المجال البيئي بالولاية والمحافظة على المحيط، ويندرج ضمن العمل على تجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية، والقيام بالتهيئة الحضرية، كما أنها اختصاصات موجهة أساسا لنظافة وحفظ الصحة والطرقات.

4- القطاع الصناعي: لفتح شعب في الكهرباء والإلكترونيك الصناعية، الكيمياء الصناعية، والبلاستيك والإنشاءات الميكانيكية والصناعة الحديدية، تضم التخصصات التالية: الإنتاج الميكانيكي خيار/ تصنيع الآلات، واستصناع ومعالجة المواد/ خيار معالجة المساحات والمعالجة الحرارية. وهذا للإستجابة لمتطلبات سوق العمل بالمنطقة الصناعية بلارة بالميلية، ودفع عجلة التنمية المحلية في القطاع الصناعي.

5- اتفاقيات مديرية التكوين والتعليم المهنيين بجيجل مع القطاعات الأخرى: وهذا بالإضافة لعقد اتفاقيات التكوين المهني بين التكوين المهني والمديريات التنفيذية الأخرى لتحسين مستوى عمالها، بحيث نجد:

– اتفاقية التكوين المهني مع مديرية الإدارة المحلية، مديرية التعمير والبناء، ديوان الترقية والتسيير العقاري، مديرية الخدمات الجامعية، مديرية التشغيل، بلدية جيجل، مديرية الشباب والرياضة، مديرية الأشغال العمومية.

– اتفاقية المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ومديرية التجهيزات العمومية، مديرية الصناعة والمناجم.

اتفاقيات مراكز التكوين المهني الأخرى وقد شملت مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية، الوكالة الولائية للتشغيل، غرفة الصناعة والتجارة، مديرية السياحة والصناعة التقليدية

المطلب الثالث: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

الفرضية الأولى:

يساهم التكوين المهني في خلق اليد العاملة المؤهلة المحلية وهذا ما نجده بتوفير مؤسسات للتكوين المهني 19 مؤسسة موزعين على كافة إقليم الولاية، كما يراعى فتح شعب تتلاءم مع الموارد المتاحة، كما

يهتم التكوين المهني بالمرأة الماكثة بالبيت بفتحه تخصصات تمكنها من الولوج لعالم الشغل وفتح مقاولات أو مؤسسات تسير من البيت (حسب الجدول 01 و03). ومنه فإن الفرضية الأولى محققة.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة وطيدة بين سياسة التكوين المهني وبرامج التنمية المحلية من خلال تكوين يد عاملة مؤهلة وهذا يندرج ضمن مساعي تحقيق الإنعاش الاقتصادي بالاعتماد على الموارد المحلية وتتمثل في الشراكة بين التكوين المهني والقطاعات الأخرى، وقد عرفت ارتفاعا في السنوات الأخيرة (حسب الجدول 04) ومنه فإن الفرضية الثانية محققة.

الفرضية الثالثة:

يساهم التكوين المهني في ترقية التنمية المحلية بالاعتماد على خريجي قطاع التكوين المهني لترقية المؤسسات الاقتصادية مما يعود بالنفع على البرامج التنموية على المستوى المحلي (حسب الجدول 02). ومنه فإن الفرضية الثالثة محققة.

الفرضية الرابعة:

يستجيب قطاع التكوين المهني لاحتياجات التنمية المحلية وهذا بعد تحديد القطاعات لاحتياجاتها منها المورد البشري المؤهل، وكذا تحسين مستوى مواردها البشرية (دورات تحسين المستوى)، ولهذا يتم فتح تخصصات تكوينية ملائمة من شأنها تسهيل للشباب من خريجي معاهد ومراكز التكوين المهني الاندماج في الحياة المهنية. ومنه و(حسب الجدولين 02 و03) فإن الفرضية الرابعة محققة.

وبما أن الفرضيات الجزئية الأربعة محققة فإن الفرضية الرئيسية محققة وبهذا يمكن القول أنه هناك تطابق بين مخرجات التكوين المهني واحتياجات برامج التنمية المحلية.

المطلب الرابع: تقييم سياسة التكوين المهني في ظل برامج التنمية المحلية بجيجل

وهنا نشير إلى مجموعة من النقائص في نظام التكوين المهني والتي تحول دون تحقيق التنمية المحلية بجيجل على أكمل وجه نذكر منها:

- إحداث نظام للتكوين المهني متجزئ يتشكل من عدة شبكات وهياكل التكوين وضعت بصفة تقريبية والتي لا تعمل بفعالية وانسجام مثل أي جهاز منظم.

- نقص التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين وكذا ضعف التنسيق.

- لا يسمح للمؤسسات الخاصة للتكوين المهني أن تسلم دبلوم يساوي دبلوم دولة عند نهاية التكوين فيها، إلا إذا تحصلت على المصادقة الرسمية من طرف اللجنة الوطنية للتصديق لأن الاعتماد وحده لا يكفي.

- عدم ربط التكون المهني بالتعليم العالي (شهادة ليسانس المهنية، شهادة الماستر المهنية...الخ).

- سوء التوزيع على مستوى الولاية مثلا: مراكز موجودة في مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية.

- أغلبية المؤطرين بمراكز التكوين المهني حاملين لشهادة الكفاءة المهنية.

- سوء توزيع الموارد البشرية داخل المؤسسات التكوينية وعدم احترام المعايير الدولية إذ نجد عدد الأعوان الإداريين يساوي عدد المؤطرين البيداغوجيين.

- عدم مسايرة التكوين المهني للنمو الديمغرافي والاستجابة للطلب الاجتماعي.

-عدم تلبية كل الاحتياجات الاقتصادية لكل القطاعات.

- ضعف التنسيق مع القطاعات الأخرى.

- المساعدات المالية للمتربصين والممتهنين (المنح) لا تسدد في وقتها لمستحقيها.

- استغلال الممتهنين في عمليات أخرى لا علاقة لها بموضوع التكوين .

- غياب الترقية لدى المؤطرين .

- التنصيب في المناصب النوعية يكون على أساسا التعيين ما يخلق بيئة عمل غير شفافة بعكس الاختبارات.

- عدم وجود الهيكل المؤسسي الذي يمنح الترقية والتقدم الوظيفي وعدم وجود بيئة العمل المناسبة.

خلاصة الفصل:

لتحقيق التنمية المحلية لابد من توفير الوسائل والموارد المادية والبشرية وأن تكون نابعة من واقع المجتمع وقائمة على الاعتماد الذاتي وأن تكون شاملة ومتكاملة، وفي هذا الاتجاه تقوم سياسة التكوين المهني بتطوير الموارد البشرية وجعلها قادرة على القيام بالمشاركة الفعالة في التقدم على المستوى المحلي ووصولا إلى المستوى الوطني.

خاتمـــة

تعتبر سياسة التكوين المهني جزء من السياسة العامة للدولة، حيث حظيت بالاهتمام الكبير من طرف الدولة كما وفرت لها الوسائل اللازمة بهدف إنجاح العملية التكوينية، ومسايرتها لاحتياجات التنمية المحلية وذلك لتجسيدها على أرض الواقع بفتح مراكز في مختلف الأقاليم وتكوين العنصر البشري المحلي وجعله يد عاملة فعالة ومؤهلة تساهم في بناء الاقتصاد المحلي مما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، ويساهم في بناء الاقتصاد الوطني.

ونظرا للأهمية البالغة التي تطرحها قضية التكوين المهني ودوره في التنمية المحلية، نأمل أن تكون دراستنا هذه مفتاح وفضاء لطرح قضايا وإشكاليات متعلقة بالتكوين المهني والتنمية المهنية بشكل أكثر دقة وموضوعية، ويرتقي إلى مصاف البحوث العلمية مما يعود بالفائدة على الميدان العلمي والعملي.

وهنا نقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات:

- لابد من تحسين مستوى المؤطرين بمساهمة الجامعة عن طريق شهادات ليسانس مهنية وماستر مهني (للتدريس في معاهد التكوين).
- تحفيز المكونين ماديا لإعادة الهيبة لهذا القطاع.
- ضبط توزيع وتحسين خريطة التكوين مع المعطيات الجديدة.
- الاستعانة بالمتقاعدين في تأطير الجانب التطبيقي للتكوين.
- تكييف التكوين مع متطلبات الولاية على المدى القريب والمتوسط وخصوصيتها.
- تحسين ظروف المؤطرين، المادية والمعنوية للرفع من المردودية.

قائمة المراجع

أولا: المعاجم والقواميس

1.ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، المجلد الثاني، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1971.

2.إبن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الثاني، مراجعة: عبد الله العلايلي، بيروت، دار لسان العرب (بدون تاريخ).

3.جبران مسعود، رائد الطلاب، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1998.

4.خياط يوسف، معجم المصطلحات العلمية والفنية، بيروت، دار لسان العرب، (بدون تاريخ).

5.هيئة الأبحاث والترجمة، القاموس العربي الشامل، دار راتب الجامعية 1997.

ثانيا: الكتب

1.أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة الغربية، القاهرة، مصر، 1986.

2.إكريم عبد النبي العبيدي، الإدارة التنمية في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، ليبيا، 1995.

3.بن أشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نصية من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (بدون تاريخ).

4.بوديب صالح: واقع تطبيق إستراتجية المقارنة بالكفاءات مؤسسات التكوين المهني من وجهة نظر أساتذة التكوين المهني، جامعة عبد الحميد مهيدي، قسنطينة، 2019.

5.جبران مسعود، رائد الطلاب، ط5، بيروت، دار العلم الملايين، 1998.

6.حارش محمد الهادي: التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا، الجزائر، دار هومة، منى.

7.الحسن محمد إحسان، علم الاجتماع الصناعي، الأردن، دار وائل، 2005.

8.خوجة بن عثمان حمدان: المرأة، تقديم الزبيري محمد العربي، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية 1982.

9.خالد سمار الزغبي: التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985.

10. رشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية 2000.

11. سليمان زياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1996.

12. الزعمط شلبي يوسف، التأهيل المهني للمعوقين، ط2، الأردن، دار الفكر، 2005.

13. سعيد ناصر الدين، النظام المالي الجزائري في أواخر العثماني (1762-1930)، ط2 الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1985.

14. سلاطنية بلقاسم وأخرون، المجتمع العربي التحديات الراهنة وأفاق المستقبل، قسنطينة، منشورات جامعة منتوري، 1999-2000.

15. سلاطنية بلقاسم والجيلاني حسان: محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

16. سليمان الرياشي وأخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

17. سعيدوني ناصر الدين،: النظام المالي الجزائري في أواخر العهد العثماني (1792-1830) ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

18. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، 1988.

19. عبد الرحمن عيسوي: علم النفس والإنتاج الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 2002.

20. العيسوي محمد عبد الرحمان، علم النفس والإنتاج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.

21. عصام فوزي، عدنان سليمان: التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995.

22. محمد فتح الله الخطيب: الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر، 1998.

23. مختار حمزة وآخرون: دراسات في التنمية المحلية بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994.

24. لحسن محمد إحسان: علم الاجتماع الصناعي، الأردن، دار وائل، 2005.

25. حمد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.

26. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية والمشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993.

27. محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1998.

28. مصطفي الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

1.باشوش حميد: المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.

2.بوديب صالح، واقع تطبيق استراتيجيات المقاومة بالكفاءات بمؤسسات التكوين المهني من وجهة نظر أساتذة التكوين المهني، أطروحة الدكتوراه، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2019.

3.بروكي عبد الواحد، واقع التكوين المهني وعلاقته بسياسة التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2001-2002

4.خوجة بن عتمان حمدان، المرأة تقديم، الزبيري محمد العربي، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية، 1982.

5.سلاطنية بالقاسم، التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة الدكتورة، جامعة قسنطينة، 1996-1997.

6.شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

7.غربي صباح، العائد التنموي لمؤسسات التكوين المهني، رسالة الماجيستير في علم الاجتماع والتنمية، بسكرة، 203- 2004.

8.قوجيل منير، سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014

9.محمد الطاهر عزيز: آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

رابعا: النصوص التنظيمية والتشريعية

1. Bouslam, code du travaill (entunisie), tunisie, bouslamd (sans date).
2.المرسوم رقم 14-98 المؤرخ في 4 مارس 2014 المحدد لقواعد تنظيم المديريات التكوين والتعليم المهنيين في الولاية وسيرها.

3.قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017 ، عدد 77، الصادر بتاريخ و29 ديسمبر2016.
4.المرسوم التنفيذي رقم 136/73 المؤرخ في 09 أوث 1973.

خامسا: الدوريات والمجلات

1.الزعمط الشلبي يوسف، التأهيل المهني للمعوقين، ط1، الأردن، دار الفكر، 2005
2.سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثالث، دار العرب، الإسلامي، 1988.
3.سعيد وتي ناصر الدين، النظام المالي الجزائري في أواخر العهد العثماني(1792-1830)، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
4. عصام فوزي وعدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعية، دمشق سوريا، 1995.
5. غربي محمد، العاد، التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، المدية، أكتوبر2010.
6. الماوردي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر (واقع وتحديات)، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج عدد16.
7. ملاح فلاحي مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، 2008.

8.كاسر المنصور، التنمية الإدارية: الحقيقة والأبعاد، مجلة الرائد العربي، دمشق، سوريا، 1994

سادسا: الملتقيات والتقارير

1.صلاح فلاحي: مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية،الجزائر، 2008.
2. تقرير منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا، اليونيسكو، باريس، فرنسا، 1978، ص15.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول توضيحي لإمكانيات وتجهيزات التكوين المهني	81
02	جدول توضيحي للجانب البيداغوجي لمؤسسات التكوين ا لمهني	82
03	جدول توضيحي للمتخرجين حسب الشعبة	83
04	جدول توضيحي للتأهيلات المختلفة الملبية للحاجيات القطاعية	83
05	جدول توضيحي لاستثمارت التكوين المهني بولاية جيجل	84

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التنظيم الإداري والهيكلي لمديرية التكوين والتعليم المهنيين	77

الملاحق

الملحق رقم (03)

ولايـــة جيجل

مديرية التكوين والتعليم المهنيين

الإتفاقيات المبرمة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018

الرقم	الطرفان		تاريخ إبرام الاتفاقية
88	مديرية التكوين والتعليم المهنيين	مديرية الإدارة المحلية	20 ديسمبر 2015
89		مديرية التعمير والبناء	05 جوان 2016
90		ديوان الترقية والتسيير العقاري	29 سبتمبر 2016
91		مديرية الخدمات الجامعية	03 نوفمبر 2016
92	المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني	مديرية الأشغال العمومية	12 مارس 2017
93		مديرية الخدمات الجامعية	15 أكتوبر 2017
94		مديرية التجهيزات العمومية	26 أكتوبر 2017
95	مركز التكوين المهني والتمهين الغريانة	مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية	29 أكتوبر 2017
96	مديرية التكوين والتعليم المهنيين	الوكالة الولائية للتشغيل	28 نوفمبر 2017
97		الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة جيجل	28 نوفمبر 2017
98		غرفة التجارة والصناعة إيجلجيلي	03 ديسمبر 2017
99	المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني	مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء	07 ديسمبر 2017

الملحق رقم (03)

100	مديرية التكوين والتعليم المهنيين	مديرية الشباب والرياضة	12 ديسمبر 2017
101		بلدية جيجل	18 جانفي 2018
102	مركز التكوين المهني زيامة منصورية	المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات بالقل	15 فيفري 2018
103	مركز التكوين المهني سيدي عبد العزيز	مديرية الموارد المائية	مارس 2018
104	مركز التكوين المهني جيجل ذكور		
105	مركز التكوين المهني تانفدور الميلية		
106	المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني	مديرية الصناعة والمناجم	مارس 2018
107	مركز التكوين المهني تاسوست		
108	مديرية التكوين والتعليم المهنيين	مديرية السياحة والصناعات التقليدية	06 ديسمبر 2018

الملحق رقم (04)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة جيـجـل

مديريــة التكويـن والتعليم المهنـــيين
مصلحة متـابعة التكويـن والتعليم المهنيين
رقم: ..... /م.ت.ت.م/2018

مدير التكوين والتعليم المهنـــيين

إلـــى السيـــد /

مدير مركز تكوين الأعوان التقنيين المختصين في الغابات - جيجل -

الموضوع: ف/ي دورات تكوينية.

المرفقـات: رزنامة التكوينات لسنة 2018/2017.

نظر للمشاكل التي إعترضت قطاعنا خلال الحصص التكوينية الماضية، يشرفني أن أطلب منكم ما يلي:

- موافاة مؤسسات التكوين المهني المحتضنة للتكوينات بالقائمة الإسمية للمعنيين.

- إبرام إتفاقية خاصة مع مؤسسة التكوين المعنية من أجل الحفاظ على المؤسسة والممتلكات والعتاد العام.

مدير التكوين والتعليم المهنيين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهـداء	
مقدمـة	أ–ح
الفصـل الأول: التكـوين المهـني	
تمهـيد	10
المبحث الأول: ماهية التكوين المهني	**10**
المطلب الأول: نشأة وتطور التكوين المهني	**10**
المطلب الثاني: تعريف التكوين المهني وأنواعه	**14**
المطلب الثالث: أهداف التكوين المهني وأهميته	**18**
المبحث الثاني: واقع التكوين المهني في الجزائر	**21**
المطلب الأول: مراحل تطور التكوين المهني في الجزائر	**21**
المطلب الثاني: هياكل وأنواع التكوين المهني في الجزائر	**26**
المطلب الثالث: إصلاحات سياسة التكوين المهني في الجزائر	**30**
خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: برامج التنمية المحلية	
تمهـيد	**33**
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	33
المطلب الأول: التنمية من خلال المدارس الفكرية	34
المطلب الثاني: مفهوم التنمية	36
المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية	47
المبحث الثاني: برامج التنمية المحلية في ولاية جيجل	61
المطلب الأول: التخطيط الإقليمي والبرامج التنموية في إطار التنمية المحلية	60
المطلب الثاني: المخططات التنموية بولاية جيجل	72

خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: دراسة حالة بمديرية التكوين والتعليم المهنيين بجيجل	
تمهيد	75
المبحث الأول: تقديم عام حول محل الدراسة	75
المطلب الأول: التعريف بالمديرية	75
المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي	77
المطلب الثالث: هيئات المديرية	78
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	81
المطلب الأول: تحليل البيانات	81
المطلب الثاني: مطابقة سياسة التكوين المهني لبرامج التنمية المحلية بجيجل	85
المطلب الثالث: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	86
المطلب الرابع: تقييم سياسة التكوين المهني في ظل برامج التنمية المحلية بجيجل	88
خلاصة الفصل	89
خاتمة	90
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملاحق	
فهرس المحتويات	